ملحق:

الإطار الأصلي

شكل الإطار المفهومي المقدم هنا جزءا من مخطوط غير منشور بعنوان «عبء الضمير» كتبته عام 1963. وقمت بتنقيحه قليلا لأضمه إلى كتابي «فتح النظام السوفييتي» (1990). ونظرا لأن ذلك الكتاب صدر بألف وثلاثمائة نسخة ابتعت منها ألفا، شعرت بأنه يستحق أن أضيفه مرة أخرى إلى هذا الكتاب.

مفهوم التغيير

التغيير مفهوم نظري مجرد. فهو لا يوجد بذاته لكنه يقترن دوما بمادة تتغير أو خاضعة للتغيير. وبالطبع فإن المادة المعنية نظرية/ تجريدية أيضا وليس لها وجود مستقل. الشيء الوحيد الذي يوجد فعلا هو «المادة مع التغيير»، الذي ينفصل إلى مادة وتغيير بواسطة العقل الإنساني في سعيه لإدخال معنى إلى العالم المشوش المضطرب. هنا، نحن لا نهتم بالتغييرات كما تحدث في الواقع، بل بالتغيير كمفهوم.

النقطة المهمة فيما يتعلق بالتغيير كمفهوم هي أنه يتطلب تفكيرا نظريا مجردا. فالوعي بالتغيير مرتبط بنمط تفكير يتسم باستخدام المجردات؛ ونقص الوعي يشمل الافتقار إلى المجردات. يمكننا أن نبني نمطين مميزين للتفكير على طول هذين الخطين.

في غياب التغيير يتوجب على العقل التعامل مع مجموعة واحدة من الظروف فقط: تلك التي توجد في الوقت الحاضر. أما ما جرى سابقاً في الماضي أو ما سيجري لاحقا في المستقبل فهو متماثل ومتطابق مع ما يوجد الآن. يشكل الماضي والحاضر والمستقبل وحدة واحدة، والسلسلة الكاملة من الاحتمالات تتقلص إلى حالة متعينة ومحسوسة واحدة: الأشياء كما هي نظرا لاستحالة أن تكون بشكل آخر. هذا المبدأ يبسط مهمة التفكير تبسيطا مخلا؛ حيث لا يحتاج العقل إلا إلى معلومات متعينة وملموسة فقط لكي يشتغل، وبالتالي يمكن تجنب جميع التعقيدات المنبثقة من استخدام المجردات. لسوف أدعو ذلك نمط التفكير التقليدي.

الآن دعونا نفكر بعالم متغير. يجب على الإنسان تعلم التفكير لا بالأشياء كما هي فقط بل كما كانت وكما يمكن أن تكون أيضا. إذن، ليس هناك الحاضر لنأخذه بعين الاعتبار فقط بل مدى لا نهائي من الاحتمالات. كيف يمكن تقليصها إلى أحجام وأبعاد يمكن التعامل معها؟ السبيل الوحيد هو استخدام التعميمات، والتقسيمات، وغيرها من التجريدات. فكلما زادت التعميمات أصبحت الأمور أكثر بساطة. وأفضل إدراك لهذا العالم يتم عبر معادلة عامة يتمثل فيها الحاضر بمجموعة من الثوابت. غيّرْ الثوابت ولسوف تنطبق المعادلة ذاتها على حالات الماضي والمستقبل جميعها. عند العمل مع معادلات عامة من هذا النوع، يجب الاستعداد لقبول أي مجموعة من الثوابت تتوافق معها. بكلمات أخرى، يجب اعتبار كل شيء ممكنا ومحتملا، إلا إذا ثبتت استحالته. لسوف أدعو ذلك نمط التفكير النقدي.

يعتمد النمطان التقليدي والنقدي على مبدأين متناقضين ومتضادين قطريا. لكن كل مبدأ يقدم وجهة نظر متسقة داخليا حول الواقع. كيف

يمكن ذلك؟ عبر تقديم نظرة مشوهة له. لكن التشويه لا يحتاج لأن يكون ضخما إذا طبق على مجموعة الظروف نفسها، لأن الظروف لا بد أن تتأثر بنمط التفكير السائد، وذلك وفقا لنظرية الانعكاس. نمط التفكير التقليدي مرتبط بما سأدعوه المجتمع العضوي، بينما يرتبط نمط التفكير النقدي بالمجتمع «المفتوح». وهذا يزودنا بنقطة انطلاق للنماذج النظرية التي أسعى لتأسيسها.

المدى الذي يحتاجه الشكل السائد من المجتمع للتطابق مع النمط المهيمن من التفكير سيكون أحد الأسئلة التي يجب أن نطرحها عند بناء النماذج. وحتى إذا كانت الظروف الاجتماعية عرضة للتأثر بتفكير المشاركين، فإن هناك جوانب أخرى من الواقع لا تتأثر بمثل هذه السهولة. الطبيعة تتسم بالعناد في هذا السياق: فهي لا تطيع رغبات الناس ولا تخضع لها كما اكتشفوا عبر مسار التاريخ. ولذلك ينبغي على كل نمط من التفكير أن يمتلك آلية للتعامل مع الظواهر التي لا تتطابق مع مفهومه للتغيير. وستكون هذه قضية أخرى تؤخذ بعين الاعتبار. الأهم أن كل نموذج لابد أن يعاني من عيب أو قصور يتبدى لنا حتى وإن تخفى عن المشاركين.

نمط التفكير التقليدي

الأشياء هي الآن كما كانت على الدوام ـ لذلك لا يمكن أن تكون على غير ما هي عليه. ولربما يمكن اعتبار ذلك الركن المحوري لنمط التفكير التقليدي. أما منطقه فيفتقد الكمال؛ وفي الحقيقة فهو ينطوي على خلل مدمج نتوقع أن نجده في نماذجنا. وحقيقة أن ركنه المحوري ليس صحيحا ولا منطقيا تكشف ملمحا مهما من ملامح نمط التفكير التقليدي: ليس

نقديا ولا منطقيا كما علمنا. ولا يحتاج لأن يكون كذلك. إذ لا يفيد المنطق وسواه من أشكال الحجج والبراهين، إلا حين يتوجب الاختيار بين البدائل.

يتصف المجتمع الذي لا يتغير بغياب البدائل. فهناك مجموعة واحدة فقط من الظروف التي ينبغي على العقل الإنساني التعامل معها: الأشياء كما هي. وفي حين يمكن تخيل بدائل، إلا أنها تبدو كحكايات خرافية لأن السبيل المفضي إليها مفقود.

وفي مثل هذه الظروف، يتمثل الموقف المناسب في القبول بالأشياء كما تبدو للعيان. فمدى التأمل والنقد محدود: المهمة الرئيسة للتفكير هي عدم التساؤل بل التوافق مع الحالة المعنية ـ مهمة يمكن أداؤها بواسطة أكثر التعميمات رتابة وبعدا عن الابتكار. وهذا يوفر على الناس جهدا كبيرا ويجنبهم مشكلات كثيرة. وفي الوقت ذاته، يحرمهم من الأدوات الأكثر إتقانا وتطورا وتفصيلا للتفكير النقدي. ولا بد أن تكون نظرتهم إلى العالم بدائية ومشوهة.

تتضح المزايا والمثالب بجلاء حين نأخذ بالاعتبار مشكلات المعرفة. فعلاقة الأفكار بالواقع لا تبدو إشكالية. إذ لا يوجد عالم من الأفكار منفصل عن عالم الحقائق؛ والأهم أنه لا يوجد على ما يبدو شيء ذاتي أو شخصي فيما يتعلق بالتفكير: فهو متجذر في صلب التراث المنقول من جيل إلى جيل؛ ولا مجال لإخضاع صوابيته وصدقه للمساءلة. فالأفكار السائدة تقبل كأنما هي الواقع ذاته، أو بشكل أدق ليس ثمة خط فاصل يميز بين الأفكار والواقع.

ولربما يتبدى ذلك عند النظر إلى طريقة استعمال اللغة. فتسمية شيء يشابه وضع لصاقة عليه. وحين نفكر بتعابير متعينة هناك دوما

«شيء» يتصل به اسم ما ويمكننا استعمال الاسم والشيء بشكل تبادلي: التفكير والواقع متزامنان ومتساويان في الامتداد المكاني. لا نبدأ بإعطاء الأسماء إلى أشياء لا توجد بشكل مستقل عن تسميتنا لها إلا حين نفكر بالتعابير المجردة. ولربما نكون تحت انطباع مفاده أننا مازلنا نثبت لصاقات على «الأشياء» لكن هذه «الأشياء» لم توجد إلا من خلال هذه العملية: اللصاقات مثبتة على شيء أوجدناه في أذهاننا. عند هذه النقطة ينفصل التفكير عن الواقع.

يتجنب نمط التفكير التقليدي هذا الفصل عبر حصر ذاته في إطار التعابير المادية المتعينة. لكن يتوجب عليه دفع ثمن باهظ لهذه المبالغة في التبسيط. فإذا لم يتم التمييز بين الفكر والواقع، كيف يمكن التمييز بين الصدق والكذب؟ العبارة الوحيدة التي يمكن رفضها هي تلك التي لا تنسجم مع التقليد التراثي السائد. وينبغي قبول الآراء التقليدية بشكل آلي نظرا لعدم وجود معايير لرفضها. فالطريقة التي تبدو خلالها الأشياء تعبر عن حقيقة الأشياء: لا يمكن لنمط التفكير التقليدي الغوص مسافة أعمق للسبر والتمحيص. ولا يمكنه تأسيس علاقة سببية/ علية بين مختلف الحوادث نظرا لإمكانية إثبات صدقها أو كذبها؛ فإن كانت كاذبة، لا بد من وجود واقع منفصل عن تفكيرنا، وسوف تتقوض الركائز المؤسسة ذاتها لنمط التفكير التقليدي. لكن إذا توجب اعتبار التفكير والواقع متماثلين، ينبغي تقديم تفسير لكل شيء. فوجود سؤال دون جواب سيدمر حتما وحدة التفكير والواقع مثل حتمية وجود جواب صحيح وآخر خاطئ.

ولحسن الحظ يمكن تفسير العالم دون اللجوء إلى قوانين السببية/ العلية. فكل شيء يعمل وفقا لطبيعته. ونظرا لعدم وجود فارق مميز بين

الطبيعة وما وراء الطبيعة، فإن جميع الأسئلة يمكن الإجابة عنها عبر منح الأشياء روحا يفسر تأثيرها أي حادث مهما كان ويلغي احتمال التناقضات الداخلية. وسوف تبدو معظم الأشياء تحت سيطرة مثل هذه القوة، لأن لمعظم السلوك طبيعة اعتباطية في غياب قوانين السببية/ العلية.

حين يفتقد التمييز الفاصل بين الأفكار والواقع، يحمل التفسير درجة الإقناع ذاتها بغض النظر هل اعتمد على المشاهدة المباشرة أم على اعتقاد غير عقلاني. فروح الشجرة تتمتع بنوع الوجود ذاته الذي يتمتع به جسمها، بشرط أن نعتقد بذلك. وليس لدينا سبب يدعونا للشك في معتقداتنا: فأسلافنا اعتقدوا بالشيء ذاته. بهذه الطريقة قد يفضي نمط التفكير التقليدي ببساطته الابستمولوجية (المعرفية) إلى اعتقادات منفصلة كلية عن الواقع.

الاعتقاد بالأرواح وقواها السحرية مماثل للقبول بمحيطنا بوصفه خارج نطاق سيطرتنا. وهذا الموقف مناسب تماما للمجتمع الذي لا يتغير. ونظرا لأن البشر عاجزون عن تغيير العالم الذي يعيشون فيه، فإن مهمتهم هي الامتثال والخضوع والاستسلام لقدرهم المحتوم. وعبر القبول الذليل بسلطة الأرواح التي تحكم العالم، يلجؤون إلى استرضائها واستمالتها؛ ولن يفيد شيئا سبر أسرار الكون. وحتى لو اكتشفوا أسباب بعض الظواهر، فإن المعرفة لن تغل أي فائدة عملية إلا إذا اعتقدوا أن بمقدورهم تغيير شروط وظروف وجودهم، وهذا أمر لا يمكن التفكير فيه. الدافع الوحيد الباقي للاستقصاء والتحري فهو الفضول الكسول؛ ومهما كان الباعث الذي يدفعهم للانخراط فيه، فإن خطر إثارة غضب الأرواح سوف يحبطه ويجهضه. وبالتالي، فإن البحث عن التفسيرات السببية سوف يغيب على الأرجح عن أفكارهم.

في المجتمع الذي لا يتغير، لا يمكن تمييز الأوضاع الاجتماعية عن الظواهر الطبيعية. فهي ضرورة لزومية تحتمها التقاليد التراثية، وهي خارج نطاق قدرة البشر على التغيير آنئذ كحال قدرتهم على تغيير البيئة المحيطة بهم الآن. فالتمييز بين القوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية أمر يعجز عن إدراكه نمط التفكير التقليدي. وبالتالي فإن موقف الخضوع الذليل ذاته مطلوب تجاه المجتمع والطبيعة في آن.

رأينا آنفا أن نمط التفكير التقليدي يخفق في التمييز بين الأفكار والواقع، والحقيقة والكذب، والقوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية. فإذا توسعنا أكثر، يمكننا العثور على المزيد من هذه الإخفاقات. على سبيل المثال، يكتنف نمط التفكير التقليدي الغموض فيما يتعلق بمسألة الزمن: إذ ينزع الماضي والحاضر والمستقبل إلى التداخل والذوبان معا. لكن هذه التقسيمات التصنيفية أمر ضروري لا غنى عنه بالنسبة لنا. وعند الحكم على نمط التفكير التقليدي من وجهة نظرنا، نجد أنه ناقص وقاصر تماما. لكنه يعد كافيا في الأوضاع والظروف التي يسود فيها. فهو يؤدي وظيفته كاملة في المجتمع الذي لا يتغير: حيث يضم جميع المعلومات المتعينة الضرورية مع تجنب التعقيدات غير الضرورية. ويمثل أبسط طريقة ممكنة للتعامل مع أبسط عالم ممكن. أما نقطة ضعفه الرئيسة فهي ليست افتقاره إلى الدقة والبراعة، بل حقيقة أن المعلومات المتعينة التي يضمها أقل مرتبة من تلك التي يمكن الحصول عليها بمقاربة أخرى. هذا أمر واضح بالنسبة لنا، نحن الذين نتمتع بنعمة المعرفة المتفوقة. ولا حاجة لإزعاج أولئك الذين لا يملكون من معرفة سوى التراث؛ لكنه يجعل البنية برمتها معرضة للخطر ومكشوفة أمام التأثيرات الخارجية. إذ

يمكن لنمط فكري منافس أن يدمر الموقف الاحتكاري للمعتقدات القائمة ويجبرها على الخضوع للاستقصاء النقدي. وهذا يعني نهاية نمط التفكير التقليدي وبداية نمط التفكير النقدي.

لنأخذ الطب على سبيل المثال. لقد كانت لممارس الطب الشعبي (القبلي) صورة زائفة كليا لآليات عمل الجسم البشري. إذ علمته التجربة الطويلة فائدة بعض العلاجات لكنه عرضة لوصف دواء لا علاقة له بالمرض. ومع ذلك كانت القبيلة تنظر إليه برهبة؛ وإخفاقاته كانت تعزى للأرواح الشريرة التي ألف التعامل معها لكنه غير مسؤول عن أفعالها. ولم يتمظهر تفوق التفسيرات الصحيحة على المغلوطة إلا حين تصادم الطب الحديث مع الطب البدائي. وفي نهاية المطاف، أجبرت القبيلة، بعد أن ملأتها الشكوك والضغينة، على القبول بطب «الرجل الأبيض» لأنه أكثر نجاعة وفعالية.

ويمكن لنمط التفكير التقليدي أيضا أن يواجه صعوبات من صنعه. ومثلما رأينا، فإن جزءا على الأقل من جملة المعتقدات السائدة لا بد أن تكون زائفة. وحتى في المجتمع البسيط الذي لا يتغير تجري بعض الأحداث التي يجب تفسيرها. ولربما يناقض التفسير الجديد التفسير الراسخ، وقد يصدع الصراع بينهما أركان عمارة العالم التقليدي المدهشة في بساطتها. لكن نمط التفكير التقليدي لن ينهار بالضرورة في كل مرة يحدث فيها تغيير في الأوضاع والظروف. فالتراث كيان بالغ المرونة طالما لم تهدده البدائل. فهو يشمل ـ بالتعريف ـ جميع التفسيرات السائدة، وحالما يسود تفسير جديد، يصبح بشكل آلي تقليديا، ولسوف يبدو مع إبهام الخط الفاصل بين الماضي والحاضر وكأنه سائد منذ الأزل. وبهذه الطريقة، قد يبدو حتى العالم المتغير ثابتا صلدا ضمن حدود واسعة.

لذلك، قد يبدو نمط التفكير التقليدي في عالم بسيط و لا متغير نسبيا أنه يرضي حاجات الناس بشكل لا محدود، لكنها إذا تعرضت لأنماط تفكير أجنبية أو إذا أوجدت تطورات جديدة وضعا أشد تعقيدا، فإن هذا النمط معرض للانهيار.

قد تتمكن المعتقدات التقليدية من الاحتفاظ بتفوقها في المنافسة مع الأفكار الأخرى، خصوصا إذا دعمت بالقدر الضروري من الإكراه والإجبار. لكن تحت هذه الظروف، لا يعود من الممكن اعتبار نمط التفكير تقليديا. وإعلان المبدأ القائل إن الأشياء يجب أن تكون كما كانت دوما لا يشابه الاعتقاد به ضمنيا. ومن أجل تدعيم مثل هذا المبدأ، ينبغي اعتبار رأي من الآراء صحيحا وإلغاء الأخرى كلها. ولربما يمكن للتراث أن يخدم كمحك معياري لما هو مناسب وغير مناسب؛ لكن لن يعود كما كان بالنسبة لنمط التفكير التقليدي، أي المصدر الوحيد للمعرفة. ومن أجل تمييز نمط التفكير التقليدي الزائف عن الأصيل، أشير إليه بوصفه «نمط التفكير الدوغمائي»، ولسوف أناقشه بشكل منفصل.

المجتمع العضوي

لا يميز نمط التفكير التقليدي الفارق بين القوانين الاجتماعية والنواميس الطبيعية: إذ يعد الإطار الاجتماعي غير قابل للتغيير على شاكلة البيئة المحيطة بالإنسان. ولذلك فإن نقطة الانطلاق في المجتمع الذي لا يتغير هي «الكل» الاجتماعي دوما لا الأفراد الذين يشكلون هذا الكل. وفي حين أن المجتمع يقرر بصورة كلية وجود أفراده، إلا أن هؤلاء لا يقررون طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه، لأن التراث هو الذي حدد وقرر ذلك لهم. هذا

لا يعني وجود صراع مصالح بين الفرد والكل يخسر فيه الفرد على الدوام. ففي المجتمع الذي لا يتغير لا يوجد فرد بوصفه فردا على الإطلاق: علاوة على أن الكل الاجتماعي ليس فكرة معنوية مجردة تتغاير مع فكرة الفرد، بل وحدة متعينة تضم الأفراد كلهم. أما الانقسام بين الكل الاجتماعي والفرد الاجتماعي فهو ناجم، كحال غيره، عن عاداتنا في استخدام التعابير المعنوية المجردة. ولكي نفهم الوحدة التي تميز المجتمع الذي لا يتغير، يجب أن نتخلى عن بعض عادات التفكير المتأصلة فينا، وخصوصا مفهومنا عن الفرد.

الفرد مفهوم معنوي مجرد، وبذلك ليس له مكان في المجتمع الذي لا يتغير. للمجتمع أفراد، وكل واحد منهم قادر على التفكير والشعور: لكن بدلا من أن يكونوا متشابهين جوهريا، يختلفون أساسا وفقا لموقعهم في الحياة. ولا يخطر على بالهم أبدا أنهم متساوون بطريقة أو بأخرى.

ومثلما أن الفرد غير موجود كمفهوم معنوي مجرد، كذلك فإن «الكل» الاجتماعي لا يوجد كمفهوم معنوي مجرد بل كحقيقة متعينة ومحسوسة. ويمكن مقارنة وحدة المجتمع الذي لا يتغير بوحدة الكائن العضوي. فأعضاء المجتمع الذي لا يتغير كأعضاء الجسم. حيث لا يستطيعون العيش خارج المجتمع، ولا يوجد داخله سوى موقع واحد متاح لهم: ذلك الذي يشغلونه. الوظائف التي يؤدونها تقرر حقوقهم وواجباتهم. فالفلاح يختلف عن الكاهن اختلاف المعدة عن الدماغ. صحيح أن الناس يملكون القدرة على التفكير والشعور، لكن موقعهم في المجتمع ثابت لا يتغير، والتأثير الصافي لا يختلف كثيرا عن حالة كونهم لا يملكون أي وعي أو شعور.

لا يصح هذا التشبيه إلا في حالة قبول الأفراد دورهم المحدد المرسوم دون مساءلة أو اعتراض. والمفارقة أن التشبيه يعقد عادة حين يتعرض الإطار التقليدي للمجتمع للتهديد: فالناس الذين يعيشون في مجتمع لا يتغير فعلا ليست لديهم لا الحاجة ولا القدرة على التفكير به. وحقيقة أن رجل الدولة الروماني مينينيوس اغريبا وجد أن من الضروري اقتراح التشبيه تشير بدلالتها إلى أن النظام القائم كان مأزوما. إن تعبير «المجتمع العضوي» لا ينطبق إلا على مجتمع لم يفكر أبدا بالتشبيه، ويصبح مزيفا لحظة استخدامه.

تتنافر وحدة المجتمع العضوي مع وحدة من نوع آخر، تلك التي تجمع الجنس البشري. ونظرا لأن نمط التفكير التقليدي لا يستخدم المفاهيم المعنوية المجردة، فإن كل علاقة فيه هي متعينة وملموسة ومحددة. أما التشابه الجوهري بين إنسان وآخر وحقوق الإنسان التي لا يمكن التصرف بها، فهي أفكار تنتمي إلى عصر آخر. فحقيقة كون الفرد إنسانا لا ترتبط بها أي حقوق: العبد لا يختلف عن المتاع والمنقولات الأخرى في نظر القانون. على سبيل المثال، تتفوق الأرض في الأهمية على السيد المالك في المجتمع الإقطاعي؛ فهو يستمد المزايا والمكاسب من الأرض التي يملكها.

قد تكون الحقوق والألقاب وراثية، لكن ذلك لا يحولها إلى ملكية خاصة. فلربما نميل إلى اعتبار الملكية الخاصة بمثابة شيء متعين محسوس؛ لكنها عكس ذلك في الواقع. إن تقسيم علاقة ما إلى حقوق وواجبات مفهوم معنوي مجرد؛ بينما تتضمن في شكلها المادي المتعين الأمرين كليهما. مفهوم الملكية الخاصة يمضي مسافة أبعد؛ فهو يتضمن امتلاكا مطلقا دون أي التزامات أو واجبات. وبذلك، فهو يتعارض قطريا مع مبدأ المجتمع العضوي، حيث تحمل كل ملكية واجبات متصلة بها.

ولا يدرك المجتمع العضوي العدالة بوصفها مبدأ معنويا مجردا. فهي لا توجد إلا كمجموعة من الحقوق والواجبات المادية المتعينة. ومع ذلك، فإن تطبيق القانون يتضمن نوعا معينا من التعميم. وباستثناء الوضع الذي يصل فيه المجتمع الذي لا يتغير درجة الجمود والموت، فإن كل حالة تختلف عن سابقتها لتصبح قابلة للتطبيق. ودون مبادئ معنوية مجردة ترشد القاضي، فإن كيفية أداء مهمته تعتمد عليه. وهنالك فرصة على أقل تقدير أن يتعارض القرار الجديد مع سابقة بطريقة ما. ولحسن الحظ، لا يسبب ذلك بالضرورة أية صعوبات لأن الحكم الجديد نفسه يصبح سابقة يمكن أن ترشد قرارات لاحقة.

ينبثق من مثل هذه العملية قانون مشترك، لا تشريعات قانونية. وهو يعتمد على افتراض مسكوت عنه بأن قرارات الماضي ما تزال قابلة للتطبيق بلا نهاية. الافتراض خاطئ لكنه مفيد إلى حد أنه قد يستمر حتى بعد أن يكف المجتمع عن أن يكون عضويا بوقت طويل. إن تطبيق العدالة بشكل فعال يتطلب أن تكون القوانين والقواعد معروفة مسبقا. وفي ضوء حقيقة معرفة البشر القاصرة، لا يمكن للتشريع أن يتنبأ بجميع الحالات الطارئة، والسوابق ضرورية لتكميل التشريعات. ويمكن للقانون المشترك أن يمارس وظيفته جنبا إلى جنب التشريع، لأنه قادر (على الرغم من الافتراض الأساسي بالجمود وعدم التغيير) على تعديل ذاته بشكل لا تدركه الحواس ليتناسب مع الظروف المتغيرة. وبالطريقة نفسها، لا يمكن للمجتمع العضوي النجاة من تقنين قوانينه لأن ذلك يفقده مرونته. فما إن يجري التقنين حتى يتعذر الحفاظ على مظهر الثبات فيتفكك المجتمع العضوي وتنهار أركانه. لحسن الحظ، فإن الحاجة إلى التقنين، أو وضع

العقود، أو تسجيل التراث بأي طريقة دائمة، لا تعد ملحة وضاغطة كثيرا طالما لا يتعرض التراث لتهديد البدائل.

تعني وحدة المجتمع العضوي عدم وجود خيار أمام أفراده سوى الانتماء إليه. ولا يقتصر الأمر على ذلك، فهي تتضمن أيضا عدم وجود رغبة لديهم سوى الانتماء إليه، لأن مصالحهم متماثلة مع مصالحه: فهم يستمدون الأمن والأمان منه. الوحدة ليست مبدأ تعلنه السلطات لكنها حقيقة يقبلها المشاركون كلهم. ولا يشمل الأمر تضحية عظيمة. فلربما تكون مكانة الفرد في المجتمع متدنية أو عمله شاقا، لكن ذلك هو المتاح الوحيد له؛ ودونه ليس له مكان في العالم.

ومع ذلك، لابد من وجود أشخاص لا يلتزمون بنمط التفكير السائد. كيفية تعامل المجتمع مع أمثال هؤلاء تعد اختبارا مهما لقدرته على التكيف. ومن المحتم أن يفرز استعمال القمع نتائج عكسية لأنه يستفز الصراع وقد يشجع ارتقاء أسلوب بديل للتفكير. ولربما يكون التسامح الممزوج بالتكذيب أكثر الإجابات فاعلية وتأثيرا. ويمكن للاتهام بالجنون بمختلف أشكاله أن يفيد على نحو خاص في التعامل مع المنشقين الذين يفكرون بشكل مختلف، واشتهرت المجتمعات البدائية بتسامحها وتساهلها مع المصابين بأمراض عقلية.

عندما تتراخى الروابط التقليدية إلى حد كاف ليمكن الأفراد من تغيير مواقعهم النسبية داخل المجتمع بجهودهم الذاتية، عندئذ فقط يستطيعون فصل مصالحهم الخاصة عن مصلحة «الكل». حين يحدث ذلك، تتداعى وحدة المجتمع العضوي ويسعى كل فرد وراء مصلحته الذاتية. ولربما يتم

الحفاظ على العلاقات التقليدية في مثل هذه الظروف، لكن عن طريق الإكراه والقسر. إذ لم يعد المجتمع عضويا حقا بل مجتمع يحافظ على الثبات وعدم التغيير بطريقة اصطناعية. والفارق هو نفسه الذي يميز بين نمطي التفكير التقليدي والدوغمائي (العقائدي)، ومن أجل التوكيد على ذلك، سوف أشير إلى هذه الحالة من الأوضاع باسم المجتمع المغلق.

نمط التفكير النقدي

المجردات

طالما يعتقد الناس أن العالم ثابت لا يتغير، يمكنهم العيش سعداء اعتمادا على إيمانهم بأن نظرتهم إلى العالم هي الممكن الوحيد. ويوفر التراث، مهما ابتعد عن الواقع، مرشدا هاديا ولا يحتاج التفكير لتجاوز النظر في الحالات المادية المتعينة.

لكن في العالم المتغير، لا يعيد الحاضر الماضي بشكل تكراري رتيب. فبدلا من اتباع مسار يثبته التراث، يواجه الناس مدى غير محدود من الاحتمالات. ومن أجل إدخال بعض النظام في كون فوضوي مشوش، يتوجب عليهم اللجوء إلى التبسيطات، والتعميمات، والتجريدات، وقوانين السببية/ العلية، وجميع أنواع الأدوات الذهنية المساعدة.

عمليات التفكير لا تساعد في حل المشكلات فقط؛ بل توجد مشكلات خاصة بها أيضا. التجريدات تفتح الواقع أمام تفسيرات مختلفة. ونظرا لأنها مجرد جوانب وملامح من الواقع، لا يمكن لتفسير واحد استبعاد التفسيرات الأخرى: لكل حالة جوانب وملامح عديدة بعدد تلك التي

obeikandl.com

يكتشفها العقل. فإذا فهم هذا الملمح من التفكير التجريدي بشكل كامل، سوف يتقلص عدد المشكلات التي توجدها التجريدات. ويدرك الناس أنهم يتعاملون مع صورة مبسطة عن الحالة لا الحالة ذاتها. لكن حتى لو تضلع الجميع من تعقيدات الفلسفة اللسانية الحديثة، فإن المشكلات لن تختفي لأن التجريدات تلعب دورا مزدوجا. ففيما يتعلق بالأشياء التي تصفها، تمثل جوانب وملامح الواقع دون أن تملك وجودا ماديا متعينا. على سبيل المثال، لا يجعل قانون الجاذبية التفاحات تسقط إلى الأرض بل يكتفي بتفسير القوانين التي تفعل ذلك. لكن فيما يتعلق بالناس الذين يستخدمونها، تعد التجريدات جزءا من الواقع: عبر التأثير في المواقف والأفعال والتصرفات، تمارس تأثيرا نافذا في الأحداث. على سبيل المثال، غير اكتشاف قانون الجاذبية سلوك الناس. وطالما يفكر الناس بوضعهم، يصبح انعكاسيا. فبدلا من الفصل الصارم الواضح بين الأفكار والواقع، تتضاعف التنويعات اللانهائية للعالم المتغير بالتنوع اللانهائي للتفسيرات التي يمكن للتفكير التجريدي أن ينتجها.

ينزع التفكير التجريدي إلى إيجاد التصنيفات والفئات التي تغاير الجوانب والملامح المتعارضة للعالم الواقعي إزاء بعضها بعضا. الزمان والمكان؛ المجتمع والفرد؛ المادي والمثالي؛ تعد جميعا تقسيمات نمطية لهذا النوع. ومن نافل القول إن النماذج التي أشيدها هنا تنتمي أيضا إلى تلك المجموعة. هذه التصنيفات ليست أكثر واقعية من التجريدات التي أنتجتها. أي أنها تمثل تبسيطا أو تحريفا للواقع في المقام الأول، لكنها من خلال تأثيرها في تفكير الناس قد تدخل أيضا تقسيمات وصراعات في العالم الواقعي. وتسهم في جعل الواقع أشد تعقيدا والتجريد أكثر ضرورة.

وبهذه الطريقة، تتغذى عملية التجريد على ذاتها: تعقيدات العالم المتغير هي نتاج البشر إلى حد بعيد.

وفي ضوء التعقيدات، لماذا يستخدم الناس المفاهيم المعنوية المجردة أصلا؟ الجواب يكمن في أنهم يتجنبونها بقدر الإمكان. وطالما يمكن النظر إلى العالم بوصفه لا متغيرا، لا يستخدمون التجريدات على الإطلاق. وحتى حين تصبح التجريدات ضرورة لا غنى عنها، يفضلون التعامل معها كجزء من الواقع بدلا من أن تكون نتاج تفكيرهم هم. التجربة المريرة وحدها كفيلة بتعليمهم التمييز بين أفكارهم والواقع. والنزعة إلى إغفال التعقيدات المتصلة باستعمال التجريدات يجب اعتبارها ضعفا في نمط التفكير النقدي، لأن التجريد أمر لا غنى عنه بالنسبة لهذا النمط، وكلما تضاءل فهمه تعاظم ما يفرزه من تشوش وخلط وارتباك.

على الرغم من مثالب وعيوب التجريدات، إلا أنها تقدم لنا خدمة جليلة. صحيح أنها توجد مشكلات جديدة، لكن العقل يستجيب لهذه المشكلات بتجديد ومضاعفة الجهد إلى أن يبلغ التفكير درجات من التعقيد والتمييز الدقيق لا يمكن تخيلها في نمط التفكير التقليدي. العالم المتغير لا يتناسب مع نوع اليقين الجاهز والمتاح إذا كان المجتمع لا متغيرا، لكن يمكن لأسلوبه في التفكير الذي لا يبلغ مرتبة الكمال أن يوفر معرفة ثمينة. التجريدات تولد تنوعا لانهائيا من الآراء؛ وطالما يتاح منهج فعال للاختيار بينها، يجب على النمط النقدي أن يكون قادرا على الاقتراب من الواقع أكثر من النمط التقليدي الذي لا يملك سوى تفسير واحد في متناوله.

العملية النقدية

إذن، يمكن اعتبار الاختيار بين البدائل الوظيفة المفتاحية لنمط التفكير النقدي. حيث يتعذر على الناس الالتزام بوجهة نظر معينة دون إدراك البدائل على الأقل ورفضها لسبب أو آخر. نمط التفكير التقليدي يقبل التفسيرات دون مساءلة أو نقد، لكن في المجتمع المتغير لا يمكن لأحد القول «هكذا هي الأمور، ولذلك يستحيل أن تكون بغير هذا الشكل». يجب على الناس دعم آرائهم بالحجج والبراهين، وإلا لن يقنعوا أحدا سوى أنفسهم؛ والإيمان دون قيد أو شرط بفكرة يرفضها الآخرون كلهم شكل من أشكال الجنون. وحتى أولئك الذين يعتقدون بامتلاكهم الجواب النهائي يجب أن يأخذوا في الحسبان الاعتراضات المحتملة ويدافعوا عن أنفسهم ضد الانتقاد.

يعد نمط التفكير النقدي أكثر من مجرد موقف: إنه ظرف سائد. فهو يشير بدلالته إلى حالة تضم عددا كبيرا من التفسيرات المختلفة والمتباينة؛ يسعى أنصارها إلى الفوز بقبول الأفكار التي يؤمنون بها. وإذا كان نمط التفكير التقليدي يمثل احتكارا فكريا فإن نمط التفكير النقدي يمكن أن يوصف بأنه منافسة فكرية. هذه المنافسة تسود وتهيمن بغض النظر عن مواقف فئة معينة من الأفراد أو المذاهب الفكرية. بعض الأفكار المتنافسة مؤقتة وتجريبية وتستدعي النقد؛ بعضها الآخر دوغمائي ومتصلب ويتحدى المعارضة.

الموقف النقدي

ينبغي أن يكون الموقف النقدي مناسبا بشكل أكبر للظروف السائدة في العالم المتغير مقارنة بالجامد الدوغمائي. فالآراء التجريبية غير النهائية

ليست كلها صحيحة حتما والدوغمائية ليست خاطئة بكليتها لزوما؛ لكن يمكن للمقاربة الدوغمائية أن تخسر قوتها الإقناعية حين تتوفر آراء متعارضة: النقد خطر داهم، لا عامل مساعد. وبالمقابل، يمكن للموقف النقدي أن يستفيد (بل يستفيد فعلا) من النقد المقدم: سوف تدخل تعديلات على الرأي المتبنى حتى تنتهي الاعتراضات الصحيحة. وكل ما ينبثق من هذه المعالجة الصارمة يرجح أن يحقق غرضه بطريقة أشد فاعلية مقارنة بالاقتراح الأصلي.

النقد بالأساس أمر منفر ويصعب قبوله. ولن يقبل إلا لأنه فعال ومؤثر (هذا إن قبل أصلا). يستتبع ذلك أن موقف الناس يعتمد اعتمادا كبيرا على حسن أداء العملية النقدية لوظائفها؛ وعلى العكس، يعتمد أداء العملية النقدية على موقف الناس. وبالتالي، لا يمكن ضمان نجاح العملية النقدية وديمومة نمط التفكير النقدي.

تكمن الميزة الكبرى للعملية النقدية في قدرتها على توفير فهم أفضل للواقع مقارنة بالنمط التقليدي أو بالنمط الدوغمائي (كما سنرى لاحقا). أما إمكانية الوفاء بالوعد الذي تقدمه فتعتمد على عدد من الاعتبارات: هل يهتم الناس بفهم الواقع إلى حد يكفي لتحمل إزعاجات العملية النقدية؟ هل يوفر الواقع معيارا موثوقا لتقويم التفسيرات المتنافسة؟ هل يوجد اتفاق عام على الطريقة التي يفترض بالعملية أن تشتغل بها؟ هذه الأسئلة متداخلة ومتصلة. وسوف نجد أن نجاح العملية النقدية يتفاوت وفقا لمادة وغرض التفكير.

المنهج العلمي

تشتغل العملية النقدية بفعالية أكبر في العلوم الطبيعية. إذ يوفر الواقع معيارا موثوقا للحكم على صحة أو صدق العبارات العلمية، وهنالك اتفاق عام على غرض التفكير والطريقة التي يفترض بالعملية النقدية أن تشتغل بها. ويعود ذلك إلى أن الطبيعة تعمل بشكل مستقل عما يفكر به الناس. أما أفضل طريقة لممارسة السيطرة على الطبيعة فهي فهم القوانين التي تحكمها. وبالتالي، لا يوجد تعارض بين البحث عن الحقيقة والمسعى لفرض الإرادة على الواقع. في الوقت ذاته، لا تخدم المعرفة العلمية غرض ترسيخ الحقيقة فقط؛ بل تساعد أيضا في شؤون الحياة. الصلة ليست واضحة لكن حالما تترسخ يتعذر مقاومتها. فالمدفع أشد قوة من القوس والسهم.

لربما استمر الناس في العيش سعداء معتقدين بأن الأرض مسطحة، على الرغم من تجارب غاليليو. أما ما جعل من المستحيل مقاومة حججه والاعتراض على براهينه فهو الذهب والفضة اللذان عثر عليهما في أمريكا. لم تكن النتائج العملية متوقعة: في الحقيقة، ما كانت لتتحقق لو انحصر البحث العلمي في إطار الأهداف العملية المجردة. لكنها وفرت الدليل القاطع على المنهج العلمي: لأن هناك واقعا، ولأن معرفة الإنسان به قاصرة، تمكن العلم من كشف أوجه معينة للواقع لم تخطر حتى في خيال البشر.

تمكن المنهج العلمي أيضاً من وضع وتطوير قوانينه وترسيخ قواعده وقناعاته التي اتفق عليها ضمنيا جميع المشاركين. تقر هذه القوانين بحقيقة عدم وجود فرد، مهما كان موهوبا ونابغة وأمينا، قادر على امتلاك فهم كامل؛ ووجوب إخضاع النظريات للاستقصاء النقدي من

قبل المجتمع العلمي. ومهما نجم عن هذه العملية المتعالقة بين الأشخاص فسيبلغ درجة من الموضوعية لن يقدر على تحقيقها مفكر فرد لوحده. فالعلماء يتبنون موقفا نقديا كليا لا لأنهم أكثر عقلانية أو تسامحا مقارنة بالناس العاديين، بل لأن العملية النقدية أمر لا غنى عنه لنجاح المنهج العلمي. وموقفهم هو نتيجة للعملية النقدية أكثر من كونه سببا لها.

حقق المنهج العلمي نجاحا مشهودا في دراسة الظواهر الطبيعية، لكن نجاحه كان أقل في المجال الاجتماعي. فالطبيعة تشتغل بشكل مستقل عن رغباتنا؛ لكن المجتمع يمكن أن يتأثر بالنظريات المتصلة به. في العلوم الطبيعية، ينبغي على النظريات أن تكون صادقة كي تصبح مؤثرة؛ وهذا لا ينطبق على العلوم الاجتماعية. باختصار: يمكن للناس أن يتأثروا بالنظريات. فالباعث الملح للالتزام بقناعات العلم الراسخة أقل إلحاحا هنا، والعملية التي تتداخل فيها آراء الأشخاص تعاني نتيجة لذلك. وقد تتزيا النظريات الساعية لتغيير المجتمع بلبوس المنهج العلمي من أجل استغلال سمعة العلم التي اكتسبها دون الالتزام بقناعاته الراسخة. لا توفر العملية النقدية حماية كافية لأن الاتفاق على الغرض ليس حقيقيا كحاله في العلوم الطبيعية. وهنالك معياران اثنان يمكن الحكم على النظريات وفقا لهما: الحقيقة والفاعلية ـ ولم يعد المعياران متزامنين.

العلاج المقترح من قبل معظم مناصري المنهج العلمي هو تطبيق القواعد التي وضعتها وطورتها العلوم الطبيعية بشكل نشط وفعال. لقد اقترح كارل بوبر مبدأ وحدة العلوم: المناهج والمعايير نفسها تطبق في دراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية على حد سواء. لا أتفق معه في الرأي. فهناك اختلاف

جوهري بين المجالين: إذ إن مادة العلوم الاجتماعية انعكاسية بطبيعتها والانعكاس يدمر الفصل بين العبارة والحقيقة، والفصل هو الذي جعل العملية النقدية على هذا القدر من الفاعلية في العلوم الطبيعية.

يوجد الانعكاس بعض الصعوبات أمام العملية النقدية، وهي صعوبات تغيب في حالة العلوم الطبيعية. نحن بحاجة إلى تمييز مشكلتين مختلفتين بصورة واضحة. تتمثل الأولى في أن النظريات يمكن أن تؤثر في الموضوع الذي تتناوله. وتتجسد الثانية في أن الفهم القاصر للمشاركين يدخل عنصرا من عدم اليقين في الموضوع، مما يصعّب الوصول إلى التوقعات والتفسيرات القابلة للتكذيب.

أصاب كارل بوبر في إصراره على أن النظريات بحاجة لأن تكون قابلة للتكذيب لكي تتأهل إلى مصاف العلم، كما أصاب في التوكيد على أن الماركسية لا تعد مؤهلة في هذا السياق. لكنه لم يلق شبكته على مساحة كافية. ولم يدرك أن الركن الأساسي لعلم الاقتصاد السائد، أي نزوع الأسواق المالية نحو التوازن، غير مؤهل أيضاً. التوازن مفهوم معنوي مجرد مصمم على نموذج الفيزياء النيوتونية ومؤسس على افتراضات لا تسود في الواقع. ولذلك فإن الدليل التجريبي الذي يثبت أن الأسواق المالية لا تعرض نزعة متسقة ومطردة نحو التوازن، لا يدحض صحة النظرية.

لم تدرك الصعوبات المتصلة بالانعكاس بصورة جيدة. إذ قامت العلوم الاجتماعية بمحاولات جاهدة وجدية لمحاكاة العلوم الطبيعية من أجل أن تنال السمعة التي رسختها. ومضت النظرية الاقتصادية على وجه الخصوص أشواطا بعيدة من أجل إنكار الانعكاس.

استطاعت النظرية الاقتصادية، من خلال اعتبار شروط العرض والطلب معطيات مستقلة، إلغاء الانعكاس من موضوعها. ونتيجة لذلك، قدمت صورة مضللة للواقع، لكن يصعب إظهار التشوه والتحريف طالما يحكم على العلوم الاجتماعية بالمعيار المطبق في العلوم الطبيعية. فمن المفترض أن توفر النظريات العلمية توقعات وتفسيرات واضحة لا لبس فيها؛ والنظريات التي تعترف بالانعكاس لا يمكنها القيام بذلك.

تواجه العملية النقدية صعوبات أكبر خارج مجال العلم. فالهدف المعلن للعلم هو توليد المعرفة؛ والمعرفة مؤسسة على عبارات صادقة وصحيحة؛ لذلك، فإن العملية النقدية متجذرة في صلب المسعى وراء الحقيقة. هذا لا يحدث في مجالات الأنشطة الأخرى. فالغرض الرئيس للتفكير هنا هو تحقيق المصالح الشخصية للفرد، مهما كانت، وليس طلب الحقيقة بشكلها المعنوي المجرد، إلا إذا مثل ذلك شاغله الخاص. ونظرا لأن الناس يتبنون آراء مختلفة حول الواقع، يصبح طلب الحقيقة طريقة عاجزة لا تساعد على تحقيق المصلحة الذاتية، ولا ينخرط فيه سوى قلة قليلة من الناس. ومع ذلك، هنالك حاجة ماسة وملحة لتصحيح الأفكار الخاطئة وسوء الفهم لأن الآراء المشوهة تفرز تبعات وخيمة وغير مقصودة. كيف يمكن تلبية هذه الحاجة؟

اقتصاد السوق والديمقراطية

في الميدان الاقتصادي، توفر الأسواق المالية آلية تغذية مرتجعة فعالة لتقرير ما إذا كانت القرارات الاستثمارية صائبة أم لا. الأسواق المالية أبعد ما تكون عن المثالية والكمال. فهي عرضة لإنتاج أنساق من

الانتعاش ـ الانكماش تعزز ذاتها في البداية لكنها تفرز نتائج عكسية في النهاية بدلا من التوازن، وعلى أية حال فهي لا تناسب سوى تخصيص الموارد الشحيحة بين حاجات خاصة متنافسة، ولا توائم المسعى لتحقيق مصالح مشتركة ـ فهذه ينبغي تقريرها بواسطة عملية سياسية. ومع ذلك، تتفوق الأسواق المالية على القرارات الاستثمارية الاعتباطية. وعلى نحو مشابه، فإن من المرجح أن يتجنب الشكل الديمقراطي للحكم (في ميدان السياسة) الأخطاء الفادحة مقارنة بالقوانين العشوائية للحكم الاستبدادي، الذي هو شكل للحكم يجب أن يقمع الآراء البديلة لأنه لا يستطيع اكتساب القبول الشامل إلا بحظر النقد ومنع الأفكار الجديدة من الظهور؛ باختصار، عبر تدمير نمط التفكير النقدي وعرقلة التغيير. وبالمقابل، إذا سمح للناس بتقرير مسائل التنظيم الاجتماعي بأنفسهم فليس ثمة حاجة لأن تكون الحلول نهائية وحاسمة: إذ يمكن إبطالها وعكسها بواسطة العملية نفسها التي تم التوصل إليها عبرها. فالجميع أحرار في التعبير عن آرائهم، وإذا ما اشتغلت العملية النقدية بصورة فعالة قد يقترب الرأي الذي يسود في النهاية من تمثيل أفضل مصالح المشاركين: وهذا هو مبدأ الديمقراطية.

ولكي تؤدي الديمقراطية وظيفتها بالشكل المناسب، ينبغي تلبية بعض الشروط المعينة التي يمكن مقارنتها بتلك التي جعلت المنهج العلمي يصيب هذا القدر من النجاح: في المقام الأول، لابد من وجود معيار يستخدم للحكم على الأفكار المتعارضة؛ ثانيا، لابد من وجود استعداد عام للالتزام بذاك المعيار. الشرط الأول توفره أصوات الأغلبية وفقا لما حدده الدستور، والثاني ينجم عن الإيمان بالديمقراطية كأسلوب حياة.

إن وجود تشكيلة متنوعة من الآراء ليس كافيا لتشييد الديمقراطية؛ فإذا تبنت فصائل منفصلة ومختلفة عقائد متصلبة (دوغمائية) ومتعارضة فلن تكون النتيجة نظاما ديمقراطيا بل حرب أهلية. وعلى الناس الإيمان بالديمقراطية كمثال: ينبغي أن يعدوا عملية التوصل إلى قرارات بالوسائل الدستورية أكثر أهمية من رؤية وجهة نظرهم تسود وتهيمن. ولن يستوفى هذا الشرط إلا حين تعطي الديمقراطية فعلا نتائج إيجابية.

تتبدى هنا علاقة دائرية: لا يمكن للديمقراطية أن تخدم كمثال نموذجي إلا إذا كانت فعالة ومؤثرة، ولا يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة إلا إذا قبلت عموما كمثال نموذجي. ينبغي أن ترتقي هذه العلاقة عبر عملية انعكاسية تعزز فيها منجزات الديمقراطيةِ الديمقراطيةَ كمثال والعكس بالعكس. ولا يمكن فرض الديمقراطية بمرسوم أو فرمان.

التشابه مع العلم لافت ومذهل. فالموضوعية والفعالية المميزتان للمنهج العلمي تعتمدان أيضا على بعضهما بعضا. العلم يستند على اكتشافاته لكسر الحلقة المفرغة؛ فهي أبلغ من أي حجة للدفاع عنه. الديمقراطية أيضاً تتطلب منجزات ونتائج إيجابية: اقتصاد متوسع، بواعث فكرية وحوافز روحية، نظام سياسي يلبي طموحات المواطن بشكل أفضل من الأشكال المنافسة للحكم.

الديمقراطية قادرة على تحقيق مثل هذه المنجزات. فهي تطلق وتحرر ما يمكن اعتباره الجانب الإيجابي للمعرفة القاصرة: الإبداع. ليس ثمة سبيل لمعرفة ما سينتجه الإبداع؛ ولربما توفر النتائج غير المتوقعة أفضل مبرر للديمقراطية كما تفعل بالنسبة للعلم. لكن التقدم ليس مضمونا.

إذ إن المساهمات الإيجابية لا تأتي إلا من المشاركين. ويتعذر التنبؤ بنتائج تفكيرهم؛ فربما يتابعون جهدهم لإنجاح الديمقراطية أو يتوقفون وينكصون. الإيمان بالديمقراطية كمثال شرط ضروري لكن ليس كافيا. وهذا يجعل الديمقراطية كمثال أمرا مراوغا ومعقدا في الحقيقة. إذ لا يمكن ضمانها حتى باكتساب قبول شامل بالمثال، لأنها تبقى مشروطة بالطاقات الإبداعية لدى أولئك الذين يشاركون فيها. لكن يجب اعتبارها مثالا إذا أردنا أن تسود وتهيمن. وعلى الذين يؤمنون بها تركيز إيمانهم على الجانب الإيجابي من المعرفة القاصرة والأمل بأن تفرز النتائج المرغوبة.

البحث عن اليقين

تترك الديمقراطية كمثال شيئا نرغب فيه. فهي لا تعرض برنامجا محددا، ولا هدفا واضح المعالم، باستثناء تلك الحالات التي حرم فيها الناس من حريتهم. وما إن يصبحوا أحرارا في السعي لتحقيق أهداف بديلة حتى يواجهوا ضرورة تقرير ماهية أهدافهم. وهنا تتضاءل قدرة الموقف النقدي على الإرضاء والإقناع والإشباع. فهو لا يقدم أي ضمان بصحة القرارات المتخذة. وفي حين يمكن للعلوم الطبيعية أن تفرز نتائج صارمة وراسخة لأن في متناولها معيارا موضوعيا، فإن العلوم الاجتماعية تستند على ركيزة أقل استقرارا لأن الانعكاس يتدخل في الموضوعية؛ وعندما يتعلق الأمر بتقرير برامج سياسية، لا يقدم الموقف النقدي، بحد ذاته، فائدة تذكر. إذ ينبغي أن يقرن بمجموعة من القيم والمعتقدات تخضع بعدئذ لعملية من التقويم النقدي. إن الإيمان الراسخ بالمصلحة الذاتية قد يكون أشد قوة من البحث المتردد عن المصلحة المشتركة.

يلبي نمط التفكير التقليدي حاجة البحث عن اليقين بصورة أكثر فاعلية من النمط النقدي. فهو لا يرسم أي خطوط فاصلة تميز بين الاعتقاد والواقع: الدين، أو صنوه البدائي، الأرواحية*، يشمل مجال الفكر برمته ويطالب أتباعه بولاء كامل دون مساءلة. ولا عجب أن تدفع الناس رغبة جامحة للبحث عن الفردوس المفقود! الإيديولوجيات الدوغمائية تعد الناس بتلبية تلك الرغبة الجارفة. لكن المشكلة تكمن في أنها لا تستطيع ذلك إلا بإلغاء الاعتقادات المعارضة. الأمر الذي يجعل خطرها على نمط التفكير النقدي مماثلا لخطر وجود تفسيرات بديلة على النمط التقليدي.

المجتمع المفتوح

في الوقت الذي شيدتُ فيه الإطار الذي أتبناه، فكرت في المجتمع المفتوح كمجتمع متغير بشكل مثالي ويناقض تماما ثبات ولا تغير المجتمع العضوي. لكنني تخليت عن هذا الرأي بعد ذلك. فأنا الآن أعد المجتمع المفتوح مجتمعا مستقرا إلى حد معقول ينفتح أمام الابتكار والتحسين. يمكن للتغيير المفاجئ والشعور بعدم اليقين أن يمثلا تهديدا وجوديا داهما للمجتمع المفتوح. هنا، سوف أقدم الإطار كما وضعته أصلا في البدايات المبكرة من الستينيات. فهو الإطار التي استهديت به حين انخرطت في فتح النظام السوفييتي. أما التعديلات اللاحقة على الإطار فقد أوردتها في الفصل الثاني.

---

* الاعتقاد بأن للأشياء والظواهر الطبيعية، وحتى الكون نفسه، أرواحا. وبالتالي عزو حياة واعية إليها. (م)

منافسة مثالية

من الصعب على ما يبدو تخيل وجود مجتمع متغير بشكل كامل ومثالي. ومن المؤكد أنه لابد للمجتمع من بنية هيكلية دائمة، وإلا كيف يمكنه دعم العلاقات المعقدة للحضارة؟ صحيح أن المجتمع المتغير بشكل مثالي يتعذر افتراضه، لكنه خضع لدراسات مستفيضة في نظرية المنافسة المثالية. والمنافسة المثالية تزود الوحدات الاقتصادية بأوضاع بديلة أدنى مرتبة بصورة هامشية فقط من تلك التي تحتلها فعلا. فإذا حدث أقل تغيير في الظروف، تكون مستعدة للتحرك؛ وفي أثناء ذلك، يتقلص اعتمادها على العلاقات الراهنة إلى الحد الأقصى. أما النتيجة فهي مجتمع قابل للتغير بصورة مثالية لكن ربما لا يتغير على الإطلاق.

أعد نظرية المنافسة المثالية غير واقعية، لكن سوف استخدمها كنقطة انطلاق لأنها مارست نفوذا كبيرا. وعبر إظهار مدى اختلافي عن المقاربة التي تبناها علم الاقتصاد الكلاسيكي، يمكنني أن أسلط مزيدا من الضوء على مفهوم المجتمع المفتوح مقارنة بمحاولة مقاربته بصورة مستقلة. فاعتراضي الرئيس على نظرية المنافسة المثالية هو أنها تنتج توازنا سكونيا جامدا، بينما أؤكد أن المجتمع المفتوح لابد أن يكون في حالة من عدم التوازن الدينامي.

تصف النظرية الاقتصادية المنافسة المثالية على النحو التالي: عدد كبير من الأفراد، لكل منهم مقياس القيم الخاص به، يواجهون عددا كبيرا من البدائل يمكنهم الاختيار من بينها بكل حرية. وحين يختار كل منهم بشكل عقلاني رشيد فسوف ينتهي به الأمر بالبديل الأقرب لرغبته.

بعدئذ، تتابع النظرية الكلاسيكية لتقدم الحجة على أن خيار الفرد لا يتدخل في البدائل المتاحة للآخرين (نتيجة أعدادها الوفيرة)، وبالتالي، تخدم المنافسة المثالية غرض مضاعفة رفاه وخير وسعادة جميع الأفراد إلى الحد الأقصى.

تفترض النظرية أن هناك عددا كبيرا من الوحدات، يتمتع كل منها بمعرفة كاملة وقدرة هائلة على الحركة. ولكل منها أيضا مقياس خاص للتفضيلات وأمامها مدى واسع من الفرص. أعد هذه الافتراضات غير واقعية. ومقاربتي تعتمد على افتقار البشر إلى المعرفة الكاملة. لا يمكن للقدرة الكاملة على الحركة التواؤم مع الأصول الثابتة والمهارات المتخصصة، وهي من العوامل التي لا غنى عنها في نمط الإنتاج الرأسمالي. أما السبب الكامن وراء تساهل الاقتصاديين طيلة هذه المدة مع مثل هذه الافتراضات غير المقبولة فهو أنها أفرزت نتائج تعد مرغوبة على أكثر من صعيد. أولا، رسخت الاقتصاد كعلم قابل للمقارنة في المكانة والاعتبار والهيبة مع الفيزياء. وليس من قبيل الصدفة التشابه بين التوازن السكوني الجامد في المنافسة المثالية وبين الديناميكا الحرارية النيوتونية. ثانيا، أثبتت الحجة التي تؤكد أن المنافسة المثالية تضاعف الرفاه والخير والسعادة إلى الحد الأقصى.

في الحقيقة، لا تقترب الظروف الواقعية من شروط المنافسة المثالية إلا حين تبقي أفكار جديدة ومنتجات جديدة وتفضيلات جديدة الناسَ ورأس المال في حالة حركة. الحركة ليست مثالية: فلها ثمن يجب دفعه. ومع ذلك يظل الناس في حالة حراك، تجذبهم فرص أفضل أو تنقلهم ظروف متغيرة من أماكنهم، وما إن يبدؤوا بالحركة حتى يتجهوا نحو فرص أشد إغراء

وجاذبية. ليست لديهم معرفة كاملة، لكنهم يدركون ـ مع الحركة ـ وجود عدد أكبر من البدائل مقارنة بحالهم لو ظلوا في الموقع نفسه طيلة العمر. ولسوف يعترضون على قيام آخرين باحتلال مكانهم، لكن مع توفر العديد من الفرص يتراخى ارتباطهم مع الوضع القائم وتتقلص قدرتهم على الحصول على الدعم من الآخرين الذين يعيشون بالفعل أو يحتمل أن يعيشوا في الوضع ذاته. ومع زيادة واطراد حركة الناس، طوروا طريقة للتكيف تقلص أهمية أي خبرات مهارية متخصصة ربما اكتسبوها. فما ندعوه «الحركة الفعالة» تحل محل مفهوم الحركة الكاملة غير الواقعي، ويأخذ نمط التفكير النقدي مكان المعرفة الكاملة. والنتيجة ليست منافسة مثالية كما عرفها علم الاقتصاد، بل حالة سوف أدعوها «المنافسة الفعالة». وما يميزها عن المنافسة المثالية أن القيم والفرص تتغير باستمرار وليست ثابتة.

لو تم الوصول إلى التوازن، لأصبحت شروط المنافسة الفعالة مستحيلة التطبيق. وستشغل الوحدات مواقع محددة لا تتاح بسهولة للأخرى لسبب بسيط هو أنها ستقاتل للدفاع عنها. وبعد تطوير مهارات خاصة، فإن الحركة توقعها في ورطة محيرة. ولسوف تقاوم أي انتهاك بكل قوتها؛ وإذا دعت الضرورة، فإنها تفضل حصة من المكافأة بدلا من التحرك، خصوصا وأن عليها آنئذ مواجهة مصالح غيرها. وفي ضوء موقعها الحصين والتضحيات التي تكون على استعداد لتقديمها للدفاع عنه، قد يجد أي أجنبي المنافسة أمرا صعبا. وبدلا من وجود فرص غير محددة تقريبا، فإن كل وحدة تكون إلى حد ما مرتبطة بالترتيب القائم. ولأنها لا تمتلك المعرفة الكاملة، فقد لا تدرك حتى الفرص التي تضيعها. وهي حالة أبعد ما تكون عن المنافسة المثالية!

عدم الاستقرار

الاختلافات مع مفهوم المنافسة المثالية الكلاسيكي تستحق المتابعة. فالاقتصاديون الكلاسيكيون يعتبرون القيم مستقلة عن الفرص؛ وأعدها أنا انعكاسية. يستتبع ذلك أن يمثل عدم الاستقرار مشكلة مزمنة. تناقض هذه النتيجة المستخلصة بشكل مباشر نظرية المنافسة المثالية الكلاسيكية، حيث يفترض أن ينجم التوازن عن المسعى العقلاني وراء المصلحة الذاتية. وبدلا من التوازن، تنتج اللعبة الحرة لقوى السوق عملية لا تنتهي من التغيير حيث التجاوزات المفرطة من أحد الأنواع تخضع لتجاوزات آخر.

هذه النتيجة المستخلصة تفتح الباب أمام جميع الشرور والبلايا. فالتحليل الكلاسيكي مؤسس بكليته على المصلحة الذاتية؛ لكن إذا لم يؤد السعي وراء المصلحة الذاتية إلى نظام مستقر، ينبثق سؤال حول مدى كفايته لضمان بقاء النظام. الجواب «لا». إذ لا يمكن المحافظة على استقرار الأسواق المالية إلا بإدخال شكل من أشكال التنظيم. وما إن نجعل الاستقرار هدف السياسة، تظهر أسباب أخرى جديرة بالاهتمام. لابد من الحفاظ على المنافسة أيضا في ظروف الاستقرار. والسياسة العمومية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار والمنافسة، ومن يعلم ما هي القوى الأخرى المعارضة لمبدأ حرية العمل (عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية). لابد أن إحداها على خطأ.

يمكن استحضار القرن التاسع عشر كعصر قبل فيه عموما مبدأ «حرية العمل» باعتباره النظام الاقتصادي السائد في جزء كبير من العالم. ومن الواضح أنه لم يتسم بتوازن النظرية الاقتصادية. كان عصرا من التقدم الاقتصادي السريع ابتكرت فيه أساليب إنتاج جديدة، وارتقت أشكال

جديدة من التنظيم الاقتصادي، وتوسعت حدود النشاط الاقتصادي في كل اتجاه. انهار الإطار القديم للسيطرة الاقتصادية؛ والتقدم كان سريعا بحيث لم يتوفر الوقت الكافي للتخطيط له؛ والتطورات على درجة من الجدة بحيث لم تكن توجد طريقة معروفة للتحكم بها. آلية الدولة لم تعد كافية للقيام بمهمات إضافية؛ ولا يكاد موقعها يؤهلها للحفاظ على القانون والنظام في المدن المتضخمة وعلى الحدود المتوسعة.

حالما تباطأ معدل النمو، بدأت آليات أنظمة الدولة تلبي الشروط المطلوبة منها. جمعت الإحصائيات، وجبيت الضرائب، وصححت بعض من أكثر حالات الشذوذ وانتهاك حرية المنافسة وضوحا. ومع دخول بلدان جديدة حقبة التصنيع، حذت حذو بلدان أخرى سبقتها. فلأول مرة في التاريخ احتلت الدولة موقعا مكنها من ممارسة سيطرة فعالة على التطور الاقتصادي، وأعطي الناس خيارا حقيقيا بين «حرية العمل» والتخطيط. وكما حدث، علم ذلك نهاية العصر الذهبي لمبدأ «حرية العمل»: السياسة الحمائية أتت أولا، لتتبعها أشكال أخرى من سيطرة الدولة.

جرت عملية إحياء قوية لمبدأ «حرية العمل» في ثمانينيات القرن العشرين. فقد استحضر الرئيس ريغان سحر السوق، وشجعت مارغريت تاتشر مبدأ بقاء الأصلح. ومنذ ذلك الحين، أعطت العولمة أصحاب رأس المال خيار البحث عن البلدان التي يتلقون فيها أفضل معاملة. الأمر الذي قلص إلى حد كبير قدرة الحكومات على فرض الضرائب على أنشطتهم وتنظيمها. الظروف السائدة كانت أبعد ما تكون عن الافتراضات غير الواقعية للمنافسة المثالية لكنها مناسبة جدا للمسعى المنفلت وراء الربح الخاص حتى لو أضر بالاعتبارات الأخرى. دعونا نتفحص كيف يعمل النظام.

الحرية

لا تنتج المنافسة الفعالة توازنا لكنها تضاعف إلى أقصى حد حرية الفرد عبر تقليص اعتماده على العلاقات القائمة. عدت الحرية عموما حقا أو سلسلة من الحقوق ـ حرية الكلام، حرية الحركة، حرية العبادة ـ يفرضها القانون أو يضمنها الدستور. هذا الرأي ضيق الأفق جدا. وأفضل أن أعطي الكلمة معنى دلاليا أوسع. الحرية ـ برأيي ـ هي توفر البدائل. فإذا كانت البدائل أدنى مرتبة بكثير من الوضع الراهن، أو إذا تطلبت الحركة قدراً كبيراً من الجهد والتضحية، يبقى الناس معتمدين على الترتيبات القائمة ويتعرضون لجميع أنواع القيود والاستغلال. فإذا كانت البدائل المتاحة لهم أدنى مرتبة لكن بصورة هامشية فإنهم يتحررون من الضغوط. فإن تعرضوا للضغط اكتفوا بالحركة والانتقال. إذن، الحرية وظيفة من وظائف قدرة الناس على فصل أنفسهم عن مواقعهم الحالية. وحين تكون البدائل أدنى مرتبة بصورة هامشية، تتضاعف الحرية إلى أقصى حد.

يختلف ذلك كله اختلافا بينا عن نظرة الناس عادة إلى الحرية، لكن الحرية تعد آنئذ مثالا لا حقيقة. الحرية كمثال تستحق التضحية. والحرية كحقيقة تتألف من القدرة على فعل ما نريد دون أن نضطر للتضحية في سبيله.

أولئك الذين يؤمنون بالحرية كمثال ربما يقاتلون في سبيلها بكل حماس، لكنهم لا يفهمونها بالضرورة. ونظرا لأنها تخدمهم كمثال، ينزعون إلى اعتبارها نعمة مطلقة. وفي الحقيقة، لا تخلو الحرية من الجوانب غير المرغوبة. فحين تؤتي التضحيات أكلها وتتحقق الحرية، قد

تغدو هذه الجوانب أكثر وضوحا مقارنة بالحالة التي تكون فيها الحرية مثالا فقط. هالة البطولة تتلاشى، التضامن القائم على مثال مشترك يتبدد. ما يبقى مجموعة من الأفراد يسعى كل منهم وراء مصلحته الذاتية كما يدركها. ربما تنسجم/ أو لا تنسجم مع المصلحة العامة. هذه هي الحرية التي توجد في المجتمع المفتوح؛ ولربما تبدو مخيبة للآمال بالنسبة لأولئك الذين قاتلوا من أجلها.

الملكية الخاصة

تمتد الحرية، كما نعرّفها هنا، لا لتشمل البشر فقط، بل غيرهم أيضا من وسائل الإنتاج. إذ يمكن أن يكون رأس المال (أو الأرض) «حر» بمعنى أنه لا يرتبط باستخدامات محددة بل يقدم عبر بدائل أفضل بصورة هامشية. وهذا يدعم مؤسسة الملكية الخاصة.

عوامل الإنتاج تستخدم دائما مقترنة مع غيرها من العوامل، بحيث أن أي تغيير في استخدام أحدها لابد أن يحدث تأثيرا في الأخرى. ونتيجة لذلك، لا تعد الثروة ملكية خاصة فعلا؛ فهي تتغذى على/ وتؤثر في مصالح الآخرين. المنافسة الفعالة تقلص اعتماد عامل على آخر، وفي ظل الافتراضات غير الواقعية حول المنافسة المثالية، يختفي الاعتماد المتبادل كلية. وهذا يحرر أصحاب الموارد الإنتاجية من أي مسؤولية تجاه المشاركين ويزودهم بذريعة نظرية لاعتبار الملكية الخاصة بمثابة حق أساسي.

يمكن اعتبار مفهوم الملكية الخاصة بحاجة إلى نظرية المنافسة المثالية لتبريره. وفي غياب الافتراضات غير الواقعية حول الحركة المثالية

والمعرفة المثالية، لا تحمل الملكية معها الحقوق فقط، بل الواجبات تجاه المجتمع أيضاً.

المنافسة الفعالة تحابي الملكية الخاصة أيضا، لكن بطريقة أكثر تحديدا. إذ تلغى العواقب الاجتماعية للقرار الفردي، وتخفف التأثيرات السلبية بواسطة قدرة العوامل المتأثرة على التحول إلى بدائل. الواجبات الاجتماعية المرتبطة بالثروة غامضة وتعميمية، ولا يوجد اعتراض على تملك وإدارة الملكية من قبل القطاع الخاص، خصوصا وأن لبديل ملكية القطاع العام تبعات أسوأ. لكن، وبالتغاير مع التحليل الكلاسيكي، لا يمكن اعتبار حقوق الملكية الخاصة مطلقة لأن المنافسة ليست مثالية.

العقد الاجتماعي

حين تكون الحرية حقيقة، تتحدد شخصية المجتمع كليا بقرار من أفراده. ومثلما هي الحال في المجتمع العضوي، لا يمكن فهم موقع الأفراد إلا في علاقته مع «الكل»، والكل لا معنى له بحد ذاته ولا يمكن فهمه إلا في علاقته مع قرارات الأفراد. من أجل توكيد هذا التغاير أستخدم تعبير المجتمع المفتوح. ومن المرجح أن يكون مجتمع كهذا مفتوحا أيضا بالمعنى العادي حيث يتمكن الناس من الدخول إليه والخروج منه حسب مشيئتهم، لكنه معنى عرضي بالنسبة للمدلول الذي أقصده.

في المجتمع المتحضر ينخرط الناس في العديد من العلاقات والروابط. وفي حين تقرر هذه بواسطة التراث في المجتمع العضوي، فإنها تتشكل في المجتمع المفتوح من خلال قرارات الأفراد المعنيين: فهي تنظم بواسطة

عقد مكتوب وغير مكتوب. فالروابط التعاقدية تحل محل التقليدية.

تعد العلاقات التقليدية مغلقة بمعنى أن شروطها تقع خارج سيطرة الأطراف المعنية. على سبيل المثال، وراثة الأرض أمر مقرر سلفا؛ وكذلك العلاقات بين القن والسيد. العلاقات مغلقة أيضا بمعنى أنها تطبق على الأفراد المشاركين بشكل مباشر ولا تهم غيرهم. أما العلاقات التعاقدية فهي مفتوحة بمعنى أن الشروط تتفاوض عليها الأطراف المعنية ويمكن تعديلها بالاتفاق المتبادل. كما أنها مفتوحة بمعنى أن الأطراف المتعاقدة يمكن استبدالها بغيرها. وغالبا ما تكون العقود معلنة وتصحح التناقضات الصارخة بين الترتيبات التي تغطي الأوضاع المشابهة بواسطة المنافسة.

وبمعنى من المعاني، يتصل الفارق بين العلاقات التقليدية والتعاقدية بذلك الفاصل بين التفكير المادي المتعين والمعنوي المجرد. وفي حين تنطبق العلاقة التقليدية على أولئك المشاركين وحدهم، فإن شروط العقد قد تعد صالحة وصحيحة بشكل شمولي.

إذا تقررت العلاقات بواسطة المشاركين، فإن العضوية في مختلف المؤسسات التي تكوّن المجتمع المتحضر يجب أن تكون خاضعة أيضا لعقد. هذا الخط من التفكير المنطقي هو الذي أدى إلى مفهوم العقد الاجتماعي. جان جاك روسو شرح المفهوم بشكل متكامل، لكن ليس له سند تاريخي ولا نظري من الصحة والسداد. فتعريف المجتمع بلغة عقد يدخله بحرية أفراد مستقلون كلية أمر مضلل؛ ونسبة النشأة التاريخية للمجتمع المتحضر إلى مثل هذا العقد ستكون بمثابة مفارقة تاريخية. ومع

ذلك، حدد مفهوم روسو بدقة جوهر المجتمع المفتوح بالوضوح الذي عرفت فيه رمزية مينينيوس اغريبا المجتمع العضوي.

يمكن اعتبار المجتمع المفتوح نموذجا نظريا حيث جميع العلاقات ذات طبيعة تعاقدية. ووجود مؤسسات بعضوية إجبارية أو محدودة لا يتناقض مع هذا التفسير. فالحرية الفردية مضمونة طالما وجدت عدة مؤسسات مختلفة ومتساوية تقريبا ومفتوحة أمام كل فرد بحيث يمكنه الاختيار لأيها ينتمي. وهذا يصدق حتى حين تملك بعض تلك المؤسسات، مثل الدولة، سلطات قهرية، ولا يستطيع غيرها، مثل النوادي الاجتماعية، نبذ ورفض الأفراد لأن بمقدورهم التعاقد مع مؤسسات أخرى.

لا يضمن المجتمع المفتوح فرصا متساوية للجميع. بل على العكس، فإذا اقترن نمط الإنتاج الرأسمالي مع الملكية الخاصة، لابد من ظهور حالات كثيرة من عدم المساواة التي تميل ـ إذا تركت دون تدخل ـ إلى الزيادة لا النقصان. المجتمع المفتوح ليس مجتمعا لا طبقيا بالضرورة؛ وفي الحقيقة، فإن من الصعب ـ لكن ليس من المستحيل ـ تصوره كذلك. كيف يمكن مواءمة وجود الطبقات مع فكرة المجتمع المفتوح؟ الجواب بسيط. في المجتمع المفتوح، ليست الطبقات سوى تعميمات حول الشرائح الاجتماعية. ونظرا للمستوى المرتفع من الحراك الاجتماعي، لا يمكن وجود وعي طبقي بالمعنى الذي تحدث عنه ماركس. فمفهومه ينطبق على المجتمع المغلق فقط، ولسوف أناقشه بتفصيل أكبر في فقرة قادمة تحت هذا العنوان (المجتمع المغلق).

عالم جديد جريء

دعوني أحاول نقل مفهوم المجتمع المفتوح إلى خاتمته المنطقية ووصف كيف يبدو المجتمع المتغير بشكل مثالي. البدائل ستكون متاحة في كل جانب من جوانب الحياة: في العلاقات الشخصية، والآراء والأفكار، والعمليات والمواد الإنتاجية، والتنظيم الاجتماعي والاقتصادي.. الخ. في هذه الظروف، يشغل الفرد موقعا بالغ الأهمية. أفراد المجتمع العضوي محرومون من الفردانية؛ في المجتمع المتغير بدرجة أقل من المثالية، تظل القيم والعلاقات الراسخة تطوق مدى علاقة الناس بالأمة والعائلة والآخرين، وتعتمد كلية على قراراتهم. وعلى الوجه الآخر من العملة، يعني ذلك أن ديمومة العلاقات الاجتماعية قد اختفت؛ وتفككت البنية العضوية للمجتمع إلى نقطة تحوم فيها ذراتها، الأفراد، في الهواء دون جذور ولا روابط.

موضوع علم الاقتصاد يتمحور حول كيفية اختيار الفرد للبدائل. لذلك، يقدم التحليل الاقتصادي نقطة انطلاق مفيدة هنا؛ وكل ما هو مطلوب توسيعها. ففي عالم كل فعل فيه أمر يتعلق بالاختيار، يسم السلوك الاقتصادي حقول النشاط كلها. هذا لا يعني بالضرورة أن الناس يركزون انتباها أكبر على امتلاك السلع المادية مقارنة بالقيم الروحية أو الفنية أو الأخلاقية، بل إمكانية اختزال جميع القيم إلى تعابير نقدية. الأمر الذي يجعل مبادئ آلية السوق وثيقة الصلة بمجالات بعيدة المدى مثل الفن، والسياسة، والحياة الاجتماعية، والجنس، والدين. لا يخضع كل شيء له قيمة إلى البيع والشراء، لأن هناك بعض القيم تعد شخصية خالصة

ولذلك لا يمكن تبادلها (كحب الأم مثلا)؛ وأخرى تفقد قيمتها في عملية التبادل (كالسمعة مثلا)؛ لكن هناك قيما يعد تبادلها مستحيلا ماديا أو غير قانوني (كالجو أو التعيينات السياسية مثلا)؛ إلا أن مدى آلية السوق سيتوسع إلى حده الأقصى. وحتى حين ينظم عمل قوى السوق بواسطة التشريعات، فإن هذه التشريعات نفسها ستكون نتيجة عملية مساومة شبيهة بالسلوك الاقتصادي.

تظهر خيارات لم تكن تخطر حتى في الخيال في عصر سابق. القتل الرحيم، الهندسة الوراثية، غسيل الدماغ، تصبح جميعا مشكلات ذات أهمية عملية. فقد تتفكك أعقد الوظائف البشرية، كالتفكير مثلا، إلى عناصرها التكوينية ويعاد إنتاجها صناعيا. ويبدو كل شيء ممكنا حتى تثبت استحالته.

لربما تكون أكثر السمات إثارة للعجب في المجتمع المتغير بشكل مثالي تدهور العلاقات الشخصية. فما يجعل العلاقة شخصية أنها مرتبطة بشخص محدد. إذ يصبح من الممكن استبدال الأصدقاء والجيران والأزواج والزوجات ببدائل أدنى (أو أعلى) مرتبة بصورة هامشية؛ وسيخضعون للاختيار تحت شروط تنافسية. صحيح أن العلاقة بين الأبوين والأطفال تبقى ثابتة، إلا أن الروابط التي تجمعهم قد تتراخى. كما قد تتراجع أهمية الصلات الشخصية وذلك مع تقليل وسائل الاتصالات الأكثر نجاعة وفاعلية الحاجة إلى الحضور المادي.

الصورة التي تبرز ليست سارة. ويجب أن نتذكر (كعامل مخفف ملطف) أن أي نظام اجتماعي يصبح عبثيا إذا دفع إلى خواتمه المنطقية،

بغض النظر هل هو «يوتوبيا» مور، أو بلدان دانييل ديفو المتخيلة، أو عالم هكسلي «الجديد الجريء»، أو بيئة اورويل التي وصفها في روايته «1984». ومع ذلك، يجب أن يكون واضحا الآن أن المجتمع المفتوح، كحقيقة متحققة، قد يثبت أنه ليس مرغوبا بالقدر الذي يبدو فيه بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في مجتمع مغلق.

مسألة القيم

تتجسد المنفعة العظيمة للمجتمع المفتوح، والإنجاز الذي يؤهله ليخدم كمثال، في الحرية الفردية. أما أجلى جاذبية للحرية فهي سلبية: غياب الكوابح والضوابط. لكن للحرية جانبا إيجابيا أيضاً، يحظى بأهمية أكبر. فهي تسمح للناس تعلم التفكير بأنفسهم، وتقرير ما يريدون وترجمة أحلامهم إلى واقع. وبمقدورهم استكشاف حدود قدراتهم وتحقيق منجزات فكرية وتنظيمية وفنية وعملية ما كانوا لولاها ليشتبهوا بإمكانية الحصول عليها. ويمكن لذلك أن يمثل تجربة مثيرة ومرضية إلى أبعد حد.

على الجانب السلبي، يفرض الموقع البالغ الأهمية الذي يتمتع به الأفراد عبئا عليهم قد يبدو أحيانا لا يحتمل. فأين يجدون القيم التي يحتاجونها لاتخاذ الخيارات التي تواجههم؟ يعد التحليل الاقتصادي القيم والفرص بمثابة معطيات مستقلة. رأينا أن الافتراض يتعارض قطريا مع مبدأ المجتمع الذي يتغير بشكل مثالي. فمن التناقض أن نتوقع فردا حرا يشتغل وفقا لجملة محددة وثابتة من القيم. فالقيم مسألة اختيار مثلها مثل كل شيء آخر. ويمكن للاختيار أن يكون واعيا ونتيجة لتفحص الضمير والمشاعر الداخلية والتأمل العميق؛ ومن المرجح أن يكون نزويا يفتقد

الروية، ويعتمد على الخلفية العائلية، أو النصائح، أو الدعاية، أو سوى ذلك من المؤثرات الخارجية. وحين تكون القيم قابلة للتغير، لابد أن يصبح تغييرها نشاطا تجاريا مهما. وعلى الأفراد اختيار مجموعة قيمهم تحت ضغوط خارجية شديدة.

لو كانت المسألة تتعلق بالاستهلاك فقط لما كانت صعبة جدا. فحين يتعلق الأمر بتقرير العلامة التجارية المرغوبة لمنتج ما، فإن الإحساس بالمتعة قد يمثل دليلا مرشدا كافيا ـ مع أن ذلك يظل أمرا مشكوكا فيه في ضوء حجم الدعاية للمنتج. لكن يتعذر بناء المجتمع على مبدأ المتعة فقط. فالحياة تشمل الألم، والمخاطر، والأخطار، واحتمال الموت. فإذا كانت المتعة هي المعيار الوحيد، لا يمكن مراكمة رأس المال، ولا يمكن للعديد من الجمعيات والروابط والمؤسسات التي تشكل المجتمع أن تبقى، ويتعذر إنجاز العديد من الاكتشافات والإبداعات الفنية والتقنية التي تشكل الحضارة.

قصور الغرض

حين نتجاوز إطار هذه الخيارات التي توفر الرضى الفوري للفرد، نجد أن المجتمع المفتوح يعاني مما يمكن أن ندعوه بـ«قصور الغرض».لا أعني بذلك عدم إمكانية العثور على هدف، بل مجرد أن على الأفراد السعي إليه والعثور عليه لأنفسهم وبأنفسهم.

العثور على هدف يمثل مشكلة. فقد يحاول الناس ربط أنفسهم بهدف أكبر عبر الانضمام إلى مجموعة ما أو تكريس أنفسهم والولاء لمثال. لكن الجمعيات والروابط الطوعية لا تمتلك السمة المطمئنة حتما كتلك

التي يتمتع بها المجتمع العضوي. فالفرد لا ينتمي بشكل طبيعي بل نتيجة لخيار واع. ومن الصعب الالتزام دون تحفظ بجماعة معينة حين تتعدد الخيارات. وحتى في حالة الالتزام من قبل الفرد فإن الجماعة قد لا تفعل ذلك: هنالك خطر مستمر بالرفض أو النبذ.

الأمر ذاته ينطبق على المثل. إذ توجب على المثل الدينية والاجتماعية أن تتنافس بحيث بدت ناقصة وقاصرة وعاجزة عن دفع الناس إلى قبولها دون تحفظ. ولذلك يصبح الالتزام بمثال محدد مسألة اختيار كالالتزام بجماعة معينة تماما. ويبقى الفرد مستقلا؛ فالتزامه لا يدل على ارتباط وتماهٍ بل على اختيار واع. والوعي المصاحب لهذا الفعل يقف بين الفرد والمثال المتبنى.

الحاجة للعثور على هدف للأفراد وبأنفسهم يضعهم في ورطة محيرة. فالفرد أضعف الوحدات التي تشكل المجتمع وحياته أقصر من معظم المؤسسات التي تعتمد عليه. والأفراد ـ لوحدهم ـ لا يوفرون سوى ركيزة مزعزعة يلفها الغموض وعدم اليقين، ومع ذلك يجب أن يتأسس عليها نظام من القيم يكفي لاستدامة بنية تبقى بعد رحيلهم، وينبغي أن تمثل قيمة أكبر في نظرهم مقارنة بحياتهم وسعادتهم. ومع ذلك فإن نظام القيم هذا مطلوب لاستدامة المجتمع المفتوح والحفاظ عليه.

إن عدم كفاية الفرد ليشكل مصدرا للقيم قد يجد التعبير عنه بطرق مختلفة. الوحدة، الشعور بالدونية، والإحساس بالذنب والعبث وعدم الجدوى، ربما تتصل جميعا بقصور الغرض. وتتفاقم مثل هذه الاضطرابات النفسية نتيجة ميل الناس لاعتبار أنفسهم مسؤولين عن هذه المشاعر والأحاسيس بدلا من وضع الصعوبات والاضطرابات

الشخصية في سياقها الاجتماعي. ولا يقدم التحليل النفسي فائدة تذكر في هذا المجال: فبغض النظر عن قيمته العلاجية، ينزع انشغاله المفرط بالفرد إلى مفاقمة المشكلة التي يسعى لعلاجها.

تتفاقم مشكلات الفرد كلما زاد ما يملكه من ثروة وسلطة. فحتى من يصعب عليه جني ما يكفي من مال لتلبية حاجاته الأساسية (دون الوقوع في حبائل الديون) لا يستطيع إلا أن يتوقف لحظة ويسأل عن الغرض من الحياة. لكن يمكن الاعتماد على ما دعوته «الجانب الإيجابي من المعرفة القاصرة» لجعل المجتمعات المفتوحة مجتمعات رخاء ووفرة، بحيث تتبدى الورطة المحيرة بقوتها الكاملة. ويمكن التوصل إلى نقطة يتعرض عندها حتى مبدأ المتعة للخطر: قد لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الرضى من نتائج عملهم الدؤوب لتبرير جهدهم للوصول إليها. جني الثروة يمكن أن يوفر الرضى بذاته كشكل من النشاط الإبداعي؛ لكن حين يتعلق الأمر بالاستمتاع بالثمار اليانعة تظهر علامات الاحتقان.

قد يدفع أولئك الذين لا يجدون غرضا أو هدفا بأنفسهم إلى عقيدة (دوغمائية) توفر للفرد مجموعة جاهزة من القيم ومكانا آمنا في العالم. ومن طرق إزالة قصور الغرض التخلي عن المجتمع المفتوح. وحين تصبح الحرية عبئا ثقيلا لا يحتمل، قد يبدو المجتمع المغلق بمثابة المنقذ المخلص.

نمط التفكير الدوغمائي

رأينا كيف يضع نمط التفكير النقدي عبء تقرير وتحديد الصواب والخطأ، والصدق والكذب، على عاتق الفرد مباشرة. ونظرا لقصور فهم الأفراد، يتبدى عدد عن الأسئلة المهمة ـ خصوصا تلك المتعلقة بعلاقة

الفرد بالكون والعالم ومكانه في المجتمع ـ التي لا يستطيعون تقديم إجابات نهائية عنها. من الصعب تحمل حالة الغموض وعدم اليقين، والعقل البشري على استعداد لفعل كل شيء للنجاة من إسارها.

هنالك حبل نجاة منها: نمط التفكير الدوغمائي. فهو يعتمد على ترسيخ عقيدة يعتقد بأنها آتية من مصدر لا علاقة للفرد به. قد يكون المصدر التراث، أو إيديولوجية نجحت في التفوق في المنافسة مع إيديولوجيات أخرى. في الحالتين كلتيهما، تعد محكما ساميا ومتفوقا للآراء المتصارعة: حيث تقبل تلك التي تتوافق معها؛ وترفض التي تعارضها. وليس ثمة حاجة لاختيار وموازنة البدائل: فكل خيار اتخذ مسبقا. ولا يبقى سؤال دون جواب؛ ويطرد شبح الغموض وعدم القين.

تجمع نمط التفكير الدوغمائي عوامل مشتركة عديدة مع نمط التفكير التقليدي. فعبر افتراض سلطة مرجعية هي مصدر للمعرفة كلها، يحاول إعادة ابتكار/ أو الاحتفاظ ببساطة مدهشة لعالم لا تخضع فيه النظرة السائدة للتشكيك أو المساءلة. لكن الافتقار إلى البساطة هو الذي يميزه بالضبط عن نمط التفكير التقليدي. ففي نمط التفكير التقليدي يعد الثبات وعدم التغيير حقيقة مقبولة بشكل شمولي؛ أما في النمط الدوغمائي، فإن الحقيقة هي المسلمة/ الافتراض. وبدلا من وجود نظرة واحدة مقبولة بشكل شامل، هنالك العديد من التفسيرات الممكنة، لكن لا يتوافق مع المسلمة/ الافتراض سوى واحد منها فقط. ولابد أن ترفض الأخرى. أما ما يعقد الأمور فهو أن النمط الدوغمائي لا يمكن أن يعترف بأنه يضع مسلمة/ افتراضا لأن ذلك سيضعف السلطة المرجعية غير القابلة للنقاش التي يسعى إلى ترسيخها. ومن أجل مغالبة هذه

الصعوبة، قد يصبح من الضروري اللجوء إلى تشويهات ذهنية لا تصدق. وعلى الرغم من ذلك، يتعذر على نمط التفكير الدوغمائي إعادة إيجاد الظروف التي ساد فيها النمط التقليدي. نقطة الاختلاف الجوهرية هي: لا يوجد تاريخ للعالم الثابت الذي لا يتغير فعلا. وما إن تدرك الصراعات في الماضي والحاضر حتى تفقد التفسيرات طبيعتها الحتمية. وهذا يعني أن نمط التفكير التقليدي محصور في المراحل المبكرة من تطور البشر. ويتعذر أن تصبح العودة إلى النمط التقليدي ممكنة إلا إذا أمكن للناس نسيان تاريخهم المبكر.

ولذلك، يمكن استبعاد ظهور حقبة انتقالية مباشرة من النمط النقدي إلى النمط التقليدي. فإذا ساد نمط التفكير الدوغمائي لمدة غير محددة، قد يبهت التاريخ ويتلاشى تدريجيا ـ لكن في النقطة المفصلية الراهنة لا يستحق ذلك أن يعد احتمالا عمليا. فالخيار ينحصر بين النمطين النقدي والدوغمائي.

في الممارسة العملية، يوسع نمط التفكير الدوغمائي مدى افتراض الثبات وعدم التغيير (الذي يتيح المعرفة الكاملة) ليشمل عالما لم يعد ثابتا تبعا للشكل المثالي والكامل. وهذه ليست مهمة يسيرة. ففي ضوء فهم البشر القاصر، لا يوجد تفسير يتطابق تماما مع الواقع. وطالما كان للمشاهدة تأثير فيما يعد حقيقة غير قابلة للدحض، فلابد من ظهور بعض التناقضات. أما الحل الفعال الوحيد فهو إبعاد الحقيقة عن عالم المشاهدة والاحتفاظ بها في مستوى أعلى من الوعي حيث يمكن أن تحكم دون أن تقلقها الأدلة المتصارعة.

لذلك، ينزع نمط التفكير الدوغمائي إلى اللجوء إلى سلطة غيبية ما ورائية تكشف عن نفسها للبشر بطريقة أو بأخرى. الوحي هو المصدر النهائي والمطلق للحقيقة. وفي حين يتجادل البشر إلى ما لا نهاية، بفكرهم القاصر وعقلهم الناقص، حول تطبيقات ومقتضيات ومضامين العقيدة، تستمر العقيدة ذاتها في التألق بنقائها الجليل. وبينما تسجل المشاهدة دفقا مستمرا من التغييرات، يبقى حكم السلطة الغيبية منزها وبعيدا عن تدخل البشر. تحافظ هذه الوسيلة على وهم نظام دائم ومحدد للعالم في وجه الأدلة المتنامية التي تبطل مصداقيته لولاها. ويتعزز الوهم بحقيقة أن نمط التفكير الدوغمائي، إذا نجح، ينزع إلى الحفاظ على الأوضاع الاجتماعية على حالها دون تغيير. لكن حتى في حالة نجاحه، لا يمتلك النمط الدوغمائي البساطة التي تشكل الملمح المخلص والمنقذ في التفكير التقليدي.

تعامل نمط التفكير التقليدي بشكل كلي مع الأوضاع المتعينة والحالات المحسوسة. أما نمط التفكير الدوغمائي فيعتمد على عقيدة قابلة للتطبيق على جميع الأوضاع والحالات المعروفة. وأركانه عبارة عن تجريدات نظرية توجد فيما وراء، وغالبا على الرغم من، المشاهدة المباشرة. ويجلب استخدام التجريد معه جميع التعقيدات التي تحرر منها النمط التقليدي. وبدلا من أن يكون بسيطا، يمكن لنمط التفكير الدوغمائي أن يصبح أشد تعقيدا حتى من النمط النقدي. وليس في ذلك مفاجأة. فمن أجل الحفاظ على افتراض الثبات وعدم التغير في الظروف غير المناسبة له تماما، ودون الاعتراف بالافتراض أصلا، يلجأ إلى تشويه الواقع. وينبغي استخدام عمليات تشويه وتحريف معقدة لتحقيق شبه مصداقية

له، مع دفع ثمن باهظ على شكل جهد فكري وعناء ذهني. وفي الحقيقة، يصعب الاعتقاد بأن العقل البشري قادر على خداع الذات هذا إذا لم يوفر التاريخ أمثلة فعلية. ويبدو العقل أداة يمكن أن تحل أي تناقض متولد ذاتيا عبر إيجاد تناقضات جديدة في مكان آخر. ويطلق العنان لهذه النزعة في نمط التفكير الدوغمائي لأن أركانه معرضة، كما رأينا، للحد الأدنى من الاتصال مع الظواهر القابلة للرصد والمشاهدة.

على الرغم من جميع الجهود المكرسة لحل التناقضات الداخلية، لا يعرض نمط التفكير الدوغمائي سوى مدى محدود لتحسين جملة المعارف المتوفرة. فهو لا يستطيع الاعتراف بالمشاهدة المباشرة كدليل وبينة، لأن سلطة العقيدة المرجعية تضعف في حالة الصراع والتناقض والتعارض. ويجب أن يحصر ذاته في إطار تطبيق العقيدة. الأمر الذي يؤدي إلى حجج ومجادلات حول معاني الكلمات، خصوصا تلك الواردة في النص الأصلي ـ نقاشات ومجادلات سفسطائية، وتلمودية، ولاهوتية، وإيديولوجية، تميل إلى إيجاد مشكلات جديدة لكل واحدة تجد حلا لها. ونظرا لأن التفكير ليس له سوى صلة واهية، أو ليست له صلة على الإطلاق، بالواقع، تنزع التأملات لأن تصبح أكثر تعقيدا وتداخلا والتفافا وبعدا عن الواقع كلما توسعت وتقدمت. كم عدد الملائكة القادرين على الوقوف على رأس إبرة؟

المضامين الفعلية للعقيدة تعتمد على الظروف التاريخية ولا يمكن أن تخضع للتعميم. وقد يوفر التراث جزءا من المادة والمضمون، ولكي يفعل ذلك، يجب أن يخضع لتحول جذري. إذ يتطلب نمط التفكير الدوغمائي عبارات قابلة للتطبيق بشكل شمولي، بينما يعبر التراث عن ذاته أصلا

بتعابير مادية متعينة. وينبغي الآن استخدام التعميم لوصله بسلسلة أوسع من الأحداث مقارنة بالمدى الذي صمم له. تتمظهر كيفية تحقيق ذلك بواسطة نمو واتساع اللغات. فمن الطرق التي تستخدمها اللغة للتكيف مع الظروف المتغيرة استعمال المعنى المجازي لكلمات لم يكن لها بالأصل سوى دلالات مادية. ويحتفظ المعنى المجازي بمظهر مميز واحد للحالة المادية ويمكن آنئذ تطبيقه على حالات مادية أخرى تشترك بذلك المظهر المميز. الأسلوب ذاته يستخدم من قبل الوعاظ والدعاة الذين يأخذون موضوعات خطبهم من قصص الكتب المقدسة.

يمكن للعقيدة أيضاً أن تدمج أفكارا انطلقت أصلا من المجتمع المفتوح. فكل نظرية فلسفية ودينية تعرض تفسيرا شاملا لمشكلات الوجود تتمتع بإمكانيات العقيدة؛ وكل ما تحتاجه قبول غير مشروط وتطبيق شمولي. ولربما لم تكن لدى مبتدع الفلسفة الشمولية نية وضع عقيدة تقبل دون قيد أو شرط وتطبق بشكل شمولي؛ لكن الميول الشخصية لا تمارس سوى تأثير ضئيل على تطور الأفكار. وما إن تصبح الإيديولوجية المصدر الوحيد للمعرفة، حتى تأخذ سمات معينة تسود وتسيطر بغض النظر عن المقصد الأصلي.

نظرا لأن نمط التفكير النقدي أقوى من التقليدي، فإن الإيديولوجيات التي يطورها تخدم كركيزة مؤسسة للعقيدة الدوغمائية، وهو يتفوق في هذا المجال على النمط التقليدي. وما إن تترسخ حتى تأخذ مظهرا تقليديا. فإذا تمتعت اللغة بالمرونة الكافية للسماح بالاستعمال المجازي للعبارات المادية، يمكن استعمالها أيضا في العملية المعاكسة، ويمكن تجسيد الأفكار النظرية المجردة. الرب في العهد القديم مثال على ذلك، كما أورد فريزر

في كتابه «الغصن الذهبي» العديد من الأمثلة الأخرى. ولربما نجد في الممارسة العملية أن ما ندعوه بالتراث يدمج العديد من منتوجات التفكير النقدي مترجمة إلى تعابير مادية.

المطلب الرئيس للعقيدة الدوغمائية أن تكون شاملة جامعة. ويجب أن توفر معيارا تقاس تبعا له كل فكرة وفعل. فإذا تعذر تقويم كل شيء في ضوئه، ينبغي البحث عن أساليب أخرى للتمييز بين الصواب والخطأ؛ ومثل هذا البحث سيدمر نمط التفكير الدوغمائي. وحتى حين لا تتعرض صوابية العقيدة الدوغمائية للهجوم المباشر، فإن مجرد حقيقة أن تطبيق معايير أخرى يمكن أن يعطي نتائج مختلفة تقوض سلطتها المرجعية. فإذا أرادت العقيدة الدوغمائية القيام بوظيفتها كاملة كمنبع للمعرفة كلها، يجب توكيد تفوقها في كل ميدان ومجال. وقد لا يكون من الضروري الإشارة إليها على الدوام: يمكن فلاحة الأرض، ورسم اللوحات الفنية، وخوض الحروب، وإطلاق الصواريخ دون أن تتأثر هيمنتها. لكن كلما تعارضت فكرة أو عمل مع العقيدة، يجب أن تسود العقيدة وتعطى الأولوية. وبهذه الطريقة، تتوسع ميادين ومجالات النشاط البشري التي تقع تحت سيطرتها.

السمة الرئيسة الأخرى للعقيدة الدوغمائية هي تصلبها. نمط التفكير التقليدي على درجة كبيرة من المرونة. ونظرا لأن التراث التقليدي عابر لحدود الزمان، فإن أي تعديل يلقى قبولا فوريا لا بوصفه حدث في الحاضر بل كشيء وجد منذ الأزل. لكن الحال ليست كذلك في النمط الدوغمائي. فعقائده توفر معيارا يحكم بواسطته على الأفكار والأفعال. ولذلك يجب أن تكون ثابتة راسخة ولا يمكن لأي عذر تبرير التغيير. فإذا

حدث ابتعاد عن المعيار توجب تصحيحه فورا؛ ويجب أن تبقى العقيدة محرمة على الانتهاك.

في ضوء القصور المتأصل في فهمنا، يتضح أن أي تطورات جديدة قد تتصادم مع العقائد الراسخة، أو توجد تناقضات داخلية بطرائق غير متوقعة. وأي تغيير يمثل تهديدا كامنا. وفي سبيل تقليص الخطر إلى أقصى حد، ينزع نمط التفكير الدوغمائي إلى كبح محاولات الخروج عليه في التفكير والعمل. وهو لا يفعل ذلك بإلغاء التغيير غير النظامي وحذفه من نظرته إلى الكون فقط، بل عبر كبح الأفكار المنشقة وقمع الأفعال الخارجة على النظام. أما مدى الشوط الذي يقطعه في هذه الوجهة فيعتمد على حجم الهجوم الذي يتعرض له.

على عكس نمط التفكير التقليدي، يرتبط نمط التفكير الدوغمائي ارتباطا وثيقا لا تفصم عراه مع شكل من أشكال الإجبار والإكراه. أسلوب الإكراه والإجبار ضروري لضمان تفوق العقيدة الدوغمائية على البدائل الفعلية والممكنة. فلابد لكل عقيدة أن تثير أسئلة لا تجد إجاباتها عن طريق التأمل؛ وفي غياب سلطة مرجعية تحدد العقيدة وتدافع عن نقائها، لابد أن تتفكك وحدة النظرة الدوغمائية إلى تفسيرات متناقضة ومتعارضة. أما أكثر الطرق فاعلية في التعامل مع هذه المشكلة فهي تحميل سلطة بشرية مسؤولية تفسير إرادة القوة الغيبية بحيث يمكن لصوابية العقائد أن تساير التغييرات الحادثة في الواقع. لكن يتعذر التساهل إلا مع الاجتهاد الذي أجازته السلطة المرجعية، ويجب أن تملك هذه قوة كافية لإلغاء الآراء المعارضة وإزالة الآراء المناقضة.

قد توجد ظروف لا تحتاج فيها السلطة إلى اللجوء إلى القوة. وطالما تؤدي العقيدة الدوغمائية السائدة وظائفها في تقديم تفسير شامل جامع، سوف ينزع الناس إلى القبول بها دون مساءلة. فعلى الرغم من كل شيء، تتمتع العقيدة الدوغمائية بموقع احتكاري: ففي حين قد تتوفر آراء متنوعة حول قضايا معينة، لكن عندما يتعلق الأمر بالواقع ككل لا يوجد سوى رأي واحد مقبول. فالناس ترعرعوا تحت حمايته، وتربوا في كنف رعايته، ودربوا على التفكير بلغته وتعابيره: من الطبيعي بالنسبة لهم قبوله لا مساءلته.

لكن حين تتطور التناقضات الداخلية إلى مجادلات ومناظرات غير واقعية، أو حينما تجري حوادث جديدة لا تناسب التفسير الراسخ، قد يبدأ الناس بمساءلة الركائز والتشكيك في الأسس. وعندما يحدث ذلك، لا يمكن الحفاظ على نمط التفكير الدوغمائي إلا باستعمال القوة. واستعمال القوة لابد أن يحدث تأثيرا عميقا في ارتقاء الأفكار. ولا يعود التفكير يتطور على خطوطه ذاتها، بل يتشابك بشكل معقد مع سياسة القوة. وترتبط أفكار معينة بمصالح محددة، ويعتمد انتصار أي تفسير على القوة السياسية النسبية لمؤيديه لا على صوابية الحجج المحتشدة لدعمه ومساندته. ويصبح العقل ساحة معركة للقوى السياسية، وبالمقابل، تصبح العقائد أسلحة في أيدي الفصائل المتحاربة.

وبذلك يمكن إطالة حياة العقيدة الدوغمائية بوسائل لا علاقة لها بصوابية الحجج وصحة الأدلة. وكلما تعاظم الإكراه المستخدم للحفاظ على العقيدة بالقوة، تضاءل احتمال أن ترضي حاجات العقل المتسائل. وحين تنهار هيمنة العقيدة في نهاية المطاف، يرجح أن يشعر الناس بأنهم

تحرروا من نيرٍ قامعٍ رهيب. وتنفتح آفاق واسعة جديدة وتظهر وفرة من الفرص التي تولد أملا وحماسة ونشاطا فكريا هائلا.

يمكن أن نعد نمط التفكير الدوغمائي فاشلا في إعادة ابتكار أي من الخصائص والسمات التي جعلت النمط التقليدي جذابا إلى هذه الدرجة. ويتبين لنا أنه معقد ومتشابك ومتصلب وقامع. صحيح أنه يزيل حالات الغموض وعدم اليقين التي تصيب بآفتها النمط النقدي، لكن الثمن إيجاد ظروف يجدها العقل الإنساني لا تحتمل إذا أدرك وجود أي بدائل أخرى. ومثلما قد توفر العقيدة الدوغمائية المعتمدة على سلطة غيبية ما ورائية سبيلا للنجاة من نواقص وعيوب النمط النقدي، كذلك قد يبدو النمط النقدي منقذا ومخلصا بالنسبة لأولئك الذين يعانون من قمع وقهر العقيدة الدوغمائية.

المجتمع المغلق

يقدم المجتمع العضوي ملامح شديدة الجاذبية للمراقب: وحدة اجتماعية متعينة، انتماء متين لا شك فيه، ارتباط كل عضو ارتباطا وثيقا مع المجموعة. لكن أفراد المجتمع العضوي لا يعدون ذلك بمثابة ميزة. فهم يجهلون وجود أي علاقة أخرى مختلفة، وعلى الأرجح، لا يعد سوى الذين يدركون وجود صراع بين الفرد والكل الاجتماعي في مجتمعهم الوحدةَ العضوية هدفا مرغوبا. بكلمات أخرى، يظهر أفضل تقدير لجاذبية المجتمع العضوي حين تفقد الظروف والشروط المطلوبة لوجوده هيمنتها وسيادتها.

ليس من المفاجئ أن يبدي البشر على طول مجرى التاريخ توقا جارفا للعودة إلى حالة البراءة والنعمة المباركة التي رتعوا فيها في الزمان

السحيق. فطرد الإنسان من جنات عدن موضوع متكرر في تاريخهم. لكن يستحيل استعادة البراءة ما إن تفقد ـ إلا في حالة نسيان التجربة الإنسانية برمتها. وفي أي محاولة لإعادة تأسيس شروط وظروف المجتمع العضوي بشكل اصطناعي، فإن أصعب ما يمكن تحقيقه هو تماهي جميع الأعضاء في المجتمع الذي ينتمون إليه دون مساءلة وبشكل غير قابل للنقاش. ومن أجل إعادة تأسيس الوحدة العضوية، ومن الضروري إعلان تفوق وأولوية الجماعة. لكن النتيجة ستختلف عن المجتمع العضوي في جانب حيوي ومهم واحد: بدلا من التماهي معه، تخضع المصالح الفردية للمصالح الجمعية.

التمييز بين المصالح الفردية والعمومية يثير سؤالا مقلقا ومربكا: ما هي المصلحة العمومية فعلا؟ يجب تحديد وتعريف المصلحة المشتركة، وتفسيرها، وفرضها على المصالح الفردية المتناقضة إذا دعت الضرورة. وأفضل من يؤدي هذه المهمة حاكم على رأس السلطة، لأنه يستطيع تعديل سياساته تبعا للظروف؛ أما إذا أوكلت المهمة إلى مؤسسة فمن المرجح أن تؤديها بطريقة مربكة ومتصلبة تفتقد الكفاءة والفاعلية في نهاية المطاف. ولسوف تسعى هذه المؤسسة لمنع التغييرات، لكنها لن تنجح على المدى الطويل.

بغض النظر عن التعريف النظري للمصلحة المشتركة، من المرجح أن تعكس في الممارسة العملية مصلحة الحكام. فهم الذين يؤكدون تفوق وأولوية الكل، وهم الذين يفرضون إرادته على العصاة والمنشقين؛ وهم الذين يستفيدون من ذلك كله، إلا إذا افترضنا غيريتهم الكلية. لا يسعى الحكام بالضرورة وراء غاياتهم الأنانية كأفراد، لكنهم يستفيدون فعلا من النظام القائم كطبقة: فهم ـ بالتعريف ـ الطبقة التي تحكم.

ونظرا لأن عضوية الطبقات محددة بوضوح، فإن الإخضاع تمارسه طبقة ضد أخرى. ولذلك يمكن وصف المجتمع المغلق بأنه مجتمع مؤسس على الاستغلال الطبقي. وقد يحدث الاستغلال في المجتمع المفتوح أيضا، ولكن لأن موقع الفرد ليس محددا، فإنه لا يشتغل على أساس طبقي. ولا يمكن للاستغلال الطبقي بالمعنى الماركسي أن يوجد إلا في مجتمع مغلق. فقد أسهم ماركس مساهمة ثمينة حين أسس المفهوم، تماما كما فعل مينينيوس اغريبا حين قارن المجتمع بالجسم الحي. لكن كلا منهما طبقه على النوع الخطأ من المجتمع.

إذا كان الهدف المعلن للمجتمع المغلق ضمان تفوق وسيادة طبقة (أو عرق أو جماعة) على أخرى، فقد يحقق غرضه بشكل فعال. لكن إذا كان هدفه إعادة الظروف المثالية للمجتمع العضوي فلابد أن يفشل. فهنالك فجوة بين مثال الوحدة الاجتماعية وواقع الاستغلال الطبقي. ومن أجل تجسير الفجوة، هنالك حاجة إلى مجموعة معقدة ومفصلة من التفسيرات التي تتناقض ـ بالتعريف ـ مع الحقائق.

إن فرض القبول الشامل بالإيديولوجيا هو المهمة الرئيسة للسلطة الحاكمة ومعيار نجاحها. فكلما اتسع القبول بالإيديولوجيا تضاءل الصراع والتناقض بين المصلحة الجمعية والسياسات المتبعة فعلا، والعكس صحيح. وفي أفضل الأحوال، يمكن لنظام استبدادي شمولي أن يمضي شوطا بعيدا باتجاه إعادة تأسيس وترسيخ التناغم الهادئ المميز للمجتمع العضوي. وغالبا ما تظهر الحاجة إلى استخدام درجة معينة من الإكراه والإجبار، وهذه الحقيقة بحاجة إلى تفسير بواسطة الحجج المعقدة والأدلة الملتوية

التي تجعل الإيديولوجيا أقل إقناعا، وتتطلب استخدام مزيد من القوة، إلى أن يصبح النظام (في أسوأ الحالات) قائما على الإكراه والإجبار والقسر، وتفقد إيديولوجيته أي صلة وشَبَه بالواقع.

obeikandl.com

كتب للمؤلف:

The Bubble of American Supremacy: The Cost of Bush's War in Iraq

George Soros on Global Capitalism

Open Society: Reforming Global Capitalism

The Crisis of Global Capitalism: Open Society Endangered

Soros on Soros: Staying Ahead of the Curve

Underwriting Democracy

Opening the Soviet System

The Alchemy of Finance: Reading the Mind of the Market.

openkandil.com